مجلة: سوسيولوجيا- الجزائر | ردمد: issn: 2602-5647
تاريخ استلام المقال: ٢٠١٩/١١/٢٥ | تاريخ قبول النشر:٢٠١٩/٠٦/١٣

الاحتجاج ومؤشرات الفقر بحواضر المغرب: حالة إقليم الحسيمة بالريف المغربي :مساهمة في سوسيولوجيا التنمية بالمغرب

ط د /إيمان الرامي

جامعة الرباط المغرب

مقدمة عامة :

لفهم أبعاد موضوع التنمية، يقتضي البحث السوسيولوجي إبراز دور الدولة[١] والأجهزة المرتبطة بها باعتبارها هيئات مركزية وظيفتها الأساسية تحريك عجلة التنمية المحلية وتدبير أولويات المجتمع خاصة فيما يتعلق بالسكن- الصحة- التعليم – الشغل – الدخل... الخ ، وذلك في إطار تحقيق تنمية متكافئة تقوم على تحقيق التوازن الجهوي بعيدا عن منطق (**العصرنة الممركزة La modernisation centralisée**)المبني أساسا على تمركز البنيات الاقتصادية و الإدارية في مناطق معينة، دون غيرها، مما يشي بأننا إزاء برمجة اقتصادية مرتكزة على نموذج تنموي غير متوازن يعمل على تعزيز تهميش شرائح اجتماعية مهمة ومناطق جغرافية عدة وعزلها عن المشاركة في البناء التنموي، وتوسيع الفوارق الترابية بين الجهات (جهات نامية – وجهات غير نامية) وهو ما يشكل استمرارية لمقاربة التقسيم الذي ورثته الدولة عن الاستعمار الفرنسي(المغرب النافع والمغرب غير النافع) من جهة، وبين المدن والبوادي من جهة أخرى، وبين المدن ومحيطاتها[٢] ويساهم في سيادة منطق ثنائي

[١] لأخذ فكرة واضحة حول مفهوم الدولة وصلاحياتها ومختلف الأجهزة والقنوات المرتبطة بها يمكن الرجوع في هذا الصدد إلى: عبد الله العروي، مفهوم الدولة ، المركز الثقافي العربي الدار البيضاء المغرب ، الطبعة الأولى ١٩٨١، ص ص ٧٦-٧٩

انظر أيضا : سعد الدين ابراهيم وآخرون، المجتمع والدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٨٨، ص ٣١.

[٢] De Mas Paolo: « Marges marocaines ، Limites de la coopération au développement dans une région périphérique : le cas du Rif »، NUFFIL/ IMWOO/Projet REMPLOD،La Haye ،1978 p71

للمجتمع يفرق بين ساكنة الداخل- المركز وبين من هم في الخارج – الهامش الشيء الذي يحيل على فشل كل المبادرات التنموية بعد أزيد من سنتين على العمل بمنطق الجهوية التي كانت تهدف إلى إعادة التوازن للمجتمع عبر إدماج الهامش داخله.وكما هو معلوم، عمل المغرب منذ بداية الاستقلال على ضرورة النهوض الشامل بالمجتمع اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، في إطار سياسة تنموية عامة، تتمثل إستراتجيتها التخطيطية في سلسلة من المخططات التنموية، ابتداء من المخطط الثلاثي وما تلاه من مخططات رباعية ثم خماسية، إضافة إلى ما سمي بالبرامج الخاصة لبعض المناطق التي كانت تعاني من حالات تأخر أكثر من المعدل الوطني.

وإن كانت السياسة الوطنية للتنمية أخذت طابع الشمولية، فإن منطقة الريف المغربي لاعتبار ديمغرافي من جهة، ولاعتبار تاريخي من جهة أخرى، حظيت بسياسة تنموية خاصة، كان هدفها الأساسي هو التغيير الجذري للحياة الاجتماعية بالريف عن طريق التخطيط. لكن هذه المشاريع لم تمس كامل الريف المغربي، أو بالأحرى لم تطبق بالشكل المطلوب، الشيء الذي جعل مناطق من هذا الأخير لا تقع تحت طائلة التنمية المخطط لها.

تحاول الدراسة تسليط الضوء على الإشكالات التنموية التي تعاني منها منطقة الريف المغربي عبر مدينة الحسيمة، كمجال حضري مهم (أهم حواضر منطقة الريف الكبرى)، كما أنها المجال الذي شهد على جزء كبير من تاريخ المغرب[٣]. وهي الإشكالات التي تظهر الاختلال بين حاجيات الساكنة والموارد الاقتصادية والخدماتية المسخرة لهم من جهة، ومن جهة أخرى تظهر كيف أن غياب دولة اجتماعية état social تمس سياساتها وبرامجها مصالح الأفراد بشكل جماعي يخرجهم إلى الساحات العمومية، وهو ما يترجم من خلال ممارساتهم الاحتجاجية التي يسعون من خلالها إلى البحث عن التغيير من مداخل الاحتجاج، كما يترجم من خلال خطاباتهم و تمثلاتهم[٤] التي تجمع على أنهم لا يوجدون كمعطى أساسي في

[٣] تعتبر مدينة الحسيمة إحدى أهم المراكز العسكرية الحاسمة في تطورات حرب الريف، وقد شكلت أجدير حاضرة لها ، وهي عاصمة لجمهورية الريف (1921–1926) التي تلت انتصار المقاومة الريفية، بقيادة محمد بن عبد الكريم الخطابي على المستعمر الإسباني.

[٤] Michel de Certeau، L'invention du quotidien ، collection Folio، Essais، nouv، ed، (Paris. Gallimard .1990).

حسابات واضعي السياسات العمومية الرسمية، وما من شك أن تخلف مدبري الشأن العام عن توفير الحلول يزيد من تأزيم الوضع، ويخلق آليات التذمر وعدم الاستقرار.

ويبقى من اللازم الإشارة إلى أن كل عملية تنموية بدون رؤية علمية مآلها الفشل .وهو ما يتماهى إلى حد كبير مع حالة المنطقة موضوع الدراسة، التي عرفت العديد من المشاريع والتي أعلن فيها بعد عن فشلها (مشروع منارة المتوسط نموذجا) .

ولكل هذه الاعتبارات، سنحاول من خلال هذه الورقة تقديم بعض التصورات التي من شأنها أن تسلط الضوء على العلاقة السببية بين واقع التنمية بمنطقة الدراسة واحتجاجات ساكنتها.

حول مفهوم الاحتجاج:

قبل المضي في التحليل، نرى أنه من اللازم الوقوف على الأبعاد الدلالية لمفهوم الاحتجاج باعتباره مؤشرا دالا على توافر وعي جمعي بأن المجتمع يواجه أوضاعا سلبية كبيرة[٥]، وهو ما جعل (غياب المرافق الصحية أو البنيات التعليمية أو فرص التشغيل...)، كفيلا بتفجير احتجاجات متفرقة ترابيا ومتسقة مطلبيا. إذ يستظهر التمعن في الحركة الاحتجاجية عموما أنها« تتطلب وجود سياق اجتماعي وسياسي واقتصادي يتسم بدرجة كبيرة من الظلم والتفاوت الذي يخلق الإحساس بعدم الرضا وتوفر الشعور بالتوتر والسخط العام.»[٦]

المفهوم المركزي في عنوان الورقة هو"الاحتجاج" (Protestation) واحد من المفاهيم التي يصعب تعريفها إذ كثيرا ما يتم استعمالها بلبس شديد تنسحب مفاعليه على مجمل المجال التداولي، لكننا وانطلاقا من قراءات متعددة حول مختلف جوانب الحركات الاجتماعية التي هي موضوع هذه الدراسة، خلصنا إلى تحديد مقصودنا من هذا المفهوم.

---

[٥] نديم البيطار، المثقفون والثورة: الانتيليجنسيا كظاهرة تاريخية، بيان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت، الطبعة الثانية، ٢٠٠١، ص. ٢٧.

[٦] عماد صيام، الفكر الليبرالي ومستقبل التحركات الاجتماعية ذات المرجعية الدينية، في كتاب: الحركات الاجتماعية في الوطن العربي، مجموعة من الباحثين، تقديم: سمير أمين، تحرير: عزة خليل، مركز البحوث العربية والإفريقية والمنتدى العالمي للبدائل، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى، ص. ٣٧٤.

يعيش المغرب حركية اجتماعية وسياسية اليوم، وهو ما يقودنا إلى الوقوف على ظاهرة الاحتجاج الجماعي كنتاج موضوعي لمناخ من الأزمة البنيوية تتكثف على إثرها وتترسب عبرها السلوكات والخطى التي تمهد لإنبناء علاقات معطوبة بين الفاعلين في النسق الاجتماعي[٧] .

يبرز الاحتجاج كظاهرة عالمية تنسحب على كافة الأنساق السوسيو سياسية، حيث يوجد في النظم الديمقراطية وغير الديمقراطية، إنه شكل منتشر في كافة الفئات الاجتماعية والسياسية. وهو عبارة عن مجموعة من الأفعال الجماعية التي تتمايز عن الأنشطة التنظيمية والمؤسسية[٨]. إنه عملية استعمال واحتلال الجماهير للفضاء العام بغية التعبير عن الآراء والمطالب التي لا تعبر عنها داخل المؤسسات والتنظيمات التقليدية.[٩] ويعتبره أحد الباحثين شكلا متنوعا من الاعتراض يختلف باختلاف الأهداف، ووسائل الاحتجاج و الفئات المحتجة، تحاول في إطاره إرادات جماعية مختلفة إحداث التغيير الاجتماعي والسياسي في نمط القيم والممارسات السياسية السائدة إما بشكل كلي أو جزئي [١٠]. وتجدر الإشارة إلى أن الانتماء إلى الجماعة يمكن الفرد من امتلاك مزيد من الجرأة التي تمكنه بدورها من تصريف الشحنات المكبوتة بفعل القمع والخوف، وبخاصة في المجتمعات التي تسود فيها الأنظمة الاستبدادية وهو ما أكده غوستاف لوبون في كتابه " سيكولوجية الجماهير"، هكذا يتحول الموقف الاحتجاجي في غالبية الأحيان إلى فضاء للتفريغ السيكولوجي أكثر مما هو فضاء للمطالبة بالتغيير[١١]، الشيء الذي يجعل الاحتجاج كظاهرة مجتمعية تتجاوز البعد السياسي إلى البعد السوسيولوجي والسيكولوجي. و يتولد الاحتجاج عندما تتضافر مجموعة من الضغوط والمآسي الاجتماعية والسيكولوجية والتي لا تسمح بتوافق الفرد مع ذاته أولا ومجتمعه ثانيا، والمتمثلة أساسا في ارتفاع البطالة، وطغيان عوامل الإحباط، فضلا عن عدم إشباع الحاجيات الأساسية. وهو ما يجعل الحركة

---

[٧] عبد الرحيم العطري، الحركات الاحتجاجية بالمغرب، قراءة في شروط الإنتاج وإعادة الإنتاج، مجلة مقاربات، مكتبة أنفو برانت، العدد ١٠، مجلد ٥، ٢٠١٢، ص.١٨.

[٨] إيمان محمد حسني عبد الله، الشباب والحركات الاجتماعية والسياسية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٢، ص. ٣٩.

[٩] Nonna Mayer, Le Temps des manifestations, Revue Européenne des sciences sociales, vol .2, 42, n129, 2004, p. 219.

[١٠] عمرو الشويكي وآخرون، مرجع سابق، ص. ٣١.

[١١] عبد الرحيم العطري، مرجع سابق، ص. ٢٢.

الاحتجاجية – في عرف هذه النظرة– ملمحا مهما يوضح مدى وعي المحتجين، واختيارهم لسبل مستدامة لحل مشكلاتهم، وقدرتهم على كسر حواجز الخوف والأطر المألوفة في المجتمع[١٢] .

وضمن سياق ما تقدم، بدا جليا أن مسار الاحتجاج يتعلق في الغالب بعطب مس شرط التوازنات العامة للنسق، ذلك أن الاحتجاج ليس مجرد رد فعل ناجم عن تراكم مشاكل محلية، بقدر ما هو حراك محلي ناجم عن اضطراب المجتمع برمته ويمكن للمحتجين إعادة ترميمه لاكتساب عمله العادي. وهو ما يؤكد أن الاحتجاج الاجتماعي هو نتيجة لمجموعة من العوامل التي تعد بمثابة اختلالات وتناقضات كامنة في المجتمع، وتعبر عن نوع من العنف الكامن.[١٣]

و في هذا السياق سنهتدي لما قدمه الباحث المصري حسنين توفيق إبراهيم في كتابه "الاحتجاج الجماعي والعنف السياسي" من مظاهر مركزية تميز الاحتجاج ونجملها في:

المعطى الأول: ويتمثل في واقع تداخل الاحتجاج الجماعي والعنف السياسي لاعتبارهما ظاهرتان عالميتان تنسحبان على كافة المجتمعات الإنسانية (كونية الاحتجاج)، وهذا ما يدفع إلى القول بأن لكل نسق فعله الاحتجاجي وأشكاله الخاصة والطبيعية لتصريفه، ضمن سياقات مختلفة، وبدرجات متفاوتة ويبرز الاختلاف بين المجتمعات بهذا الشأن على مستوى: مؤشرات التوتر والاحتقان المؤدية إلى أحداث العنف والاحتجاج من جهة، وفي درجة حدة الأحداث من جهة ثانية، ومن جهة ثالثة في إمكانية صياغة سبل وسياسات أكثر فعالية للتعامل مع الظاهرتين .

المعطى الثاني: ثمة متغيرات عديدة تلوح أثناء تفكيك الفعل الاحتجاجي الجمعي والعنف السياسي، ويشير حسنين توفيق إبراهيم في هذا الباب إلى متغيرات تنفي طابع السلبية الذي ألصق بالظاهرتين، إذ في بعض الأحيان تعبران عن مظاهر الفاعلية والحيوية في المجتمعات الإنسانية خصوصا وأن الفعل الاحتجاجي لا يقدم نفسه دوما بذات الصيغة، وإنما يتقدم في صور مختلفة تبعا لمعطيات النسق بعيدا عن التوصيف السلبي، علما بأن ما يحدد اختيار الاحتجاج والعنف يظل متصلا

---

[١٢] الشيماء عبد السلام إبراهيم، سوسيولوجيا الحركات الاحتجاجية، جريدة الأهرام الرقمي، « Disponible sur « http://digital.ahram.org.eg

[١٣] حسنين توفيق إبراهيم، كيف نفهم ما حدث في الجزائر، مجلة اليقظة العربية، السنة الخامسة، العدد الخامس، ماي ١٩٨٩، ص. ٢٩-٣٠.

بمعطيات النسق إذ في بعض الحالات لا تتوفر الوسائل التي تمكن القوى السياسية والاجتماعية الفاعلة في المجتمع من إسماع صوتها وممارسة تأثيرها، وأمام الممانعة المستمرة للأطراف المركزية، وفي ظل التهميش المتواصل لإمكانات إعادة التوازن الايجابي، تعتبر أعمال الاحتجاج والعنف ضرورة تاريخية تفرض لغتها في فضاءات النقاش والفعل إيذانا بالفاعلية الاجتماعية والسياسية للمجتمع بوصفهما ديناميتين اجتماعيتين موضوعيتين اقتضتهما مبررات الدفاع المشروع عن الحقوق والمصالح بعدما انعدمت شروط إنجاز التغيير بطرق سلمية،الشيء الذي يجعل من الاحتجاج شكل معين من التحرك السياسي.

المعطى الثالث: إن شروط إنتاج الاحتجاج الجماعي والعنف السياسي لا تعتبر ظواهر قائمة بذاتها ينخرط فيها بعض الهواة فقط، بل إنها ظواهر مجتمعية تجري بطريقة جذرية لإحداث "تغيير كبير"شديدة الارتباط بعوامل الإقصاء والتهميش وسيادة واقع من لا تكافؤ الفرص، ومشكلات الاستبداد السياسي والتخلف الاقتصادي وإخفاقات التنمية، وعدم احترام الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، إلى جانب أزمة الهوية والانكشاف الخارجي وأزمة التبعية، كلها مولدات مركزية لتنامي أعمال الاحتجاج والعنف التي تتخذ أكثر من صيغة للتعبير عن مطالبها.

المعطى الرابع: يعتبر الاحتجاج والعنف مؤشرين دالين على إخفاق النظام السياسي في مواجهة المشاكل والتحديات التي تنخر المجتمع، وتجاوزها لإمكانياته الذاتية ولموارد القوة التي في حوزته، ويقصد بالنظام السياسي مختلف مكوناته وعناصره (النخب السياسية، المؤسسات السياسية، القيادة السياسية، الجهاز الإداري...).

وعليه، يمكن القول بأن الاحتجاج الجماعي والعنف السياسي يبرزان كدلالة على أساليب غير تقليدية تعبيرا عن السخط ورفض ما هو قائم ومكرس من طرف النظام من ناحية، ومن ناحية أخرى يظهران كآلية لممارسة الضغط على النظام السياسي بغرض التأثير على قراراته وبالتالي خلخلة قواعد اللعبة بصياغة أوضاع جديدة وتجاوز القائم منها، وذلك بالمستوى الذي يتيح الحد المناسب من المشاركة في اقتسام الخيرات وصناعة القرار وإعادة توزيع منافع الحقل ومن ممكنات هذا التأثير أولا، دفع النظام إلى اتخاذ قرارات وتفعيل سياسات ومقتضيات تستجيب لمطالب الفئات المحتجة، وثانيا، إحراج النظام ودفعه للتراجع عن السياسات والقرارات التي سبق له اتخاذها أو التي ينوي اتخاذها مستقبلا، والتي أدت إلى انسداد المنافذ وتوليد

ردود أفعال احتجاجية عنيفة، كما يترتب عن أعمال الاحتجاج والعنف قيام النظام ببعض التغييرات التي من شأنها تدعيم قدرته على مجاراة الأحداث وتدبير الصراع وتغذيته بأفكار جديدة تحقق اكتمالا وإشباعا تستكفي به غيرها، وقد تصل هذه التغييرات إلى حد إعادة النظر في وظائف بعض المؤسسات السياسية أو بعض عناصر النخبة الحاكمة، أو مراجعة أوضاع العلاقات الاجتماعية بشكل عام، كما قد تكون النتيجة الإطاحة بالنظام السياسي كاملا.[١٤]

اعتبارا لما تقدم، يظهر الاحتجاج والعنف كمسعى لتدبير صراعات النسق عبر إبداع حلول ممكنة تؤمن شرط التوازنات الضروري لاستمرار شريط الاستقرار، ومحو مظاهر اللاتوازن، وهو ما يجعلهما يبدوان كشكلين غير تقليديين يهدفان إلى تخليق الحياة السياسية، من خلال إدماج القوى الاجتماعية داخلها.

- **موجز عن الأوضاع العامة**

تفيد دراسة قام بها السوسيولوجي الاسباني مانويل كاستيز Manuel Castells حول تجمعات المواطنين الإسبانيين بمدريد مابين ١٩٦٠-١٩٧٠ في كتابه " الانتفاضات الحضرية والسلطة السياسية "،أن المدينة هي الفضاء الاجتماعي الذي يمثل تناقضات الرأسمالية ويفرز « شكل جديد من أشكال الصراع الاجتماعي المرتبط بالتنظيم الاجتماعي لنمط الحياة[١٥]». ويعتبر الباحث أن نضالات الحركات الحضرية المرتبطة برهانات الاستهلاك الجماعي في المدينة هي مصدر التغيير والابتكار الاجتماعي الذي يصبح أحيانا الهدف المحوري للحركات الاجتماعية بغرض الطعن في النظام الاجتماعي[١٦].

[١٤] حسنين توفيق إبراهيم: الاحتجاج الجماعي والعنف السياسي، عن كتاب: مصطفى كامل، حقيقة التعددية السياسية في مصر، دراسات في التحول الرأسمالي والمشاركة السياسية، مكتبة مدبولي، مصر، ١٩٩٦، ص ٢٨٠ – ٢٨١.

[١٥] Manuel Castells(1973), Luttes urbaines et pouvoir politique, Paris, Librairie Maspero , p 12

[١٦] Ibid., p .129.

وعلى مستوى المغرب، ارتبطت الاحتجاجات عند الباحثين في نهاية القرن التاسع عشر بالمجال الحضري،[١٧] لكونها، اتخذت من زاوية أولى، أشكالا جديدة ومضامين مغايرة، وتجاوزت من زاوية ثانية الشكل التقليدي، تزامن ذلك مع تطور المدينة والزيادة في كثافتها السكانية وبروز علاقات اجتماعية جديدة، تقوم على المصالح المشتركة التي حلت محل الروابط العرقية والدينية، وأغلب هذه الاحتجاجات كانت تجعل من فاس أو من مربع فاس ونعني به مكناس ومولاي إدريس زرهون مجال اندلاعها[١٨].

كما وقد رافقت هذا التحول احتجاجات أخرى كان للمغرب موعد معها في مختلف المدن والقرى، وفي أكثر من مناسبة، وفي محطات متفرقة من عقد التسعينيات[١٩] وبداية الألفية الثالثة بأشكال ومضامين متنوعة[٢٠].

---

[١٧] تعتبر انتفاضة الدباغين في فاس سنة ١٨٧٣ أول تمرد ارتبط ببناء الجهاز السياسي العصري. وقد أشار عبد اللطيف منوني إلى أنها أول ثورة عمالية في المغرب المعاصر.

انظر بهذا الصدد : Abdellatif Menouni, Le syndicalisme ouvrier au Maroc, Edima, Casablanca, 1979, p. 29.

[١٨] Jean François Clément, Les révoltes urbaines, in Le Maroc actuel, Une modernisation au miroir de la traduction ? Collection « Connaissance du Monde arabe », IREMAM, Edition CNRS: 1992, P. 395.

[١٩] كان أوله مع انتفاضة ٢٣ مارس ١٩٦٥، فلأول مرة منذ الاستقلال، شهد المغرب انفجار اجتماعي حضري انطلق أولا من الدار البيضاء ، والذي أعقب مرسوم وزير التربية الوطنية يوسف بلعباس القاضي بحرمان فئة عريضة من أبناء الشعب المغربي من التمدرس، لتصل فيما بعد شرارتها إلى العديد من المدن كالرباط، مراكش، فاس، مكناس. فخرج التلاميذ للاحتجاج بدءا من ٢٢ مارس ١٩٦٥ والتحق بهم المعطلون والعمال، لاسيما وأن ١٨فبراير عرف تسريحات جماعية للعمال في عدد من القطاعات (التجارة،الصناعة...)، وفي يوم ٢٣ مارس ١٩٦٥ عرفت الانتفاضة مواجهات عنيفة بين الدولة والمحتجين. وكانت الحصيلة عددا مهما من القتلى والجرحى والمعتقلين، بينما لم تتحدث السلطات سوى عن ٧ قتلى. وصحيح أن المغرب عرف قبل هذا التاريخ بعض الحركات الاحتجاجية العنيفة مثلا كتمرد عدي وبيهي في السنوات الأولى من الاستقلال(عدي وبيهي: هو رمز من رموز مغرب الاستقلال، عضو "بالحركة ذات التوجه الامازيغي أو الجبهة الامازيغية" والتي يعتبر واحدا من أبرز أعضائها إلى جانب مبارك البكاي والحسن اليوسي، والمحجوبي احرضان، والقائد الطاهر أوعسوا، وامهروق قائد زيان. ويطلق عليهم جون واتر بوري اسم: المجموعة التي يربطها بالقصر ولاء غير مشروط، ويسميهم المعطي منجيب "الأعيان الملكيين القرويين"، ويطلق عليهم ريمي لوفو الأعيان القرويين، كما ويطلق عليهم في كتب المذكرات التاريخية اسم القوة الثالثة وهو اسم يرد عند محمد عابد الجابري، الذي ربط ظهورهم بمحادثات اكس ليبان. وتعرف هذه المجموعة بمساندتها للقصر قصد إضعاف حزب

الاستقلال وهو الأمر الذي ترتبت عنه عدة أحداث في السنتين الأوليتين اللتين أعقبتا استقلال المغرب، وأبرزها "أحداث تافيلالت أو ما عرف بتمرد عدي أوبيهي" عامل إقليم تافيلالت في يناير ١٩٥٧. والدراسات حول هذا الموضوع نادرة باستثناء الدراسة التي قام بها عبد اللطيف جبرو الذي جمع قصاصات جريدة العلم (لسان حزب الاستقلال) وضمنها في كتاب، ودراسة الانثروبولوجي ايرنست كيلنر.

أنظر:عبد الصمد الزاكي،عدي وبيهي: العامل المتمرد دراسة في مسار النخب المغربية التقليدية من الحماية إلى الاستقلال، مطابع الرباط نت. ٢٠١٥. – جون واتر بوري: الملكية والنخبة السياسية المغربية، ترجمة عبد الغني أبو العزم وعبد الأحد السبتي وعبد اللطيف الفلق، الطبعة الأولى، مؤسسة الغني للنشر، الرباط، ٢٠٠٤، ، ص. ٣١٦.).

إلى جانب تمرد عدي وبيهي كانت هناك أحداث الريف عام ١٩٥٨ ،جاءت هذه الانتفاضة كنتيجة لتهميش منطقة الريف وبالضبط المناطق التي أعلن فيها محمد بن عبد الكريم الخطابي قيام جمهورية الريف، بعدما دعا الحاج سلام أمزيان كل الريفيين الذين توجد مناطقهم تحت نفوذ جيش التحرير إلى الاعتصام بالجبال وعدم التعامل مع المخزن، فأسست "حركة التحرير والإصلاح الريفية " وأصدرت ميثاقها يوم ٧ أكتوبر ١٩٥٨، الذي تضمن ١٤ المطلب أهمهم كان "العمل على تسيير الريف من طرف الريفيين. وعليه شكل الثوار تنظيما مسلحا أطلق عليه اسم "جبهة النهضة الريفية". ومع بداية سنة ١٩٥٩ وبالضبط يوم ٩ يناير بدأت مناورات الدولة لسحق الريف عند وصول الحسن الثاني والذي كان وليا للعهد آنذاك رفقة الجنرال أوفقير، إذ تم إعطاء مهلة لا تتعدى ٤٨ ساعة لاستسلام الثوار وهو ما تم رفضه، لتكون النتيجة الهجوم على ايت بوعياش، امزورن، أربعاء تاوريرت وغيرها من المناطق، وفي فبراير من نفس السنة تعرضت قوى الريف إلى القصف الجوي لمدة أسبوع لتظل المنطقة إلى حدود ١٩٦٢ منطقة عسكرية

أنظر :

ملحمة عبد الخالق الطريس، ملحمة الحماية الفرنسية الاسبانية بالمغرب، ترجمة محمد الشريف، مراجعة جعفر ابن الحاج السلمي.

برحاب عكاشة "رسالة دورية إلى بعض قواد شمال شرق المغرب متعلقة بحرب الريف" مجلة أمل عدد ١٢، ١٩٩٧، ص ٤٠–٤١ ودانييل ريفي، م، س، ص، ٢٩٢، انظر نفس الوثيقة بالفرنسية. ضمن ملحق الدراسة، الوثيقة رقم٩

أحمد السيكرج "الظل الوريف في محاربة الريف"، منشورات المعهد الجامعي للبحث العلمي، مطبعة الكوثر، برانبيت، الرباط، ٢٠١٠، ص. ١١٢– ١١٣.

و عموما بقيت هذه الحركات في الغالب مقتصرة على البوادي. وبالتالي تعد أحداث مارس ١٩٦٥ أول حركة احتجاجية تتجاوز المجال الذي انطلقت منه، لتكون بذلك من أهم الاحتجاجات الاجتماعية التي عرفها المغرب، كما يلاحظ من خلال حجم الخسائر والأضرار التي لحقت بالممتلكات العمومية والخاصة، فضلا عن عنف المواجهة بين السلطات العمومية والمحتجين. وخلافا للتفسيرات التي أعطيت لهذه المحطة، يمكن القول على أن لأحداث مارس أسباب متعددة، فعلاوة على الوضع الاقتصادي والاجتماعي الذي ساهم من دون شك في تأجيج غضب المواطنين، توجد أسباب أخرى تختزل في تعطل الحياة السياسية بإعلان "حالة الاستثناء"، وتنامي سياسات الخوصصة وتفكيك القطاع العام، وضرب التنمية الاجتماعية. إلى جانب تجويف المخطط الخماسي (١٩٦٠–١٩٦٤)،ثم عجز الحكومة على حل مشاكل المواطنين والمرتبطة أساسا بالتعليم، التشغيل، الصحة، السكن ..الخ، إضافة إلى

تضخم منسوب التمدن السريع الذي عرفته بعض المدن المغربية، وعلى قائمتها الدار البيضاء، الشيء الذي أدى إلى تنامي الأحياء الصفيحية وهي التي كانت تأوي بالدرجة الأولى النازحين إلى المدن، وبالتالي انتشار الفقر والبطالة وتزايد حدة الفوارق الاجتماعية وضعف آليات الضبط الاجتماعي التقليدية كالأسرة مثلا. وبالجملة انفجرت أحداث عنف تلقى على إثرها الحقل الاجتماعي والسياسي والنقابي ضربات موجعة خلال وعقب هذه الاحتجاجات التلاميذية.

وبعدها في ١٩٨١، هي الأخرى انطلقت من الدار البيضاء، على إثر قرار الحكومة القاضي بالزيادة في أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية،[١٩] إذ دعت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل إلى إضراب عام يوم ٢٠ يونيو ١٩٨١، فانطلقت المظاهرات بكل من الدار البيضاء والرباط لتقابل بعنف شديد من طرف أجهزة الأمن. وهي أول مرة تتجاوز فيها النقابات مطالبها المعتادة حول تحسين شروط العمل واحترام الحريات النقابية لتطرح مطلبا حساسا ذو صبغة سياسية، مفاده الإلغاء الكلي والفوري لكل الزيادات التي عرفتها المواد الاستهلاكية الأساسية. وكغيرها من انتفاضات هذه المرحلة كانت الحصيلة كارثية العديد من القتلى والجرحى والمعتقلين وخسائر جسيمة في الممتلكات العمومية والخاصة.

لقد عبرت هذه اللحظة الاحتجاجية عن عمق الأزمة البنيوية والاختلالات التنموية التي طبعت المغرب خلال هذه الفترة، وقد بدت الدار البيضاء كتجسيد مصغر للمجتمع المغربي بكامله، ففيه من جهة، تتمركز أغلب الأنشطة الصناعية والبنيات التحتية والإيداعات البنكية، ومن جهة أخرى مجال للمفارقات الصارخة، حيث يظهر بجلاء ثقل كتلة الشباب العاطل والهجرة القروية والتضخم السكاني البالغ تعدادا سكانيا ٢,٢٦٣,٤٧٠ نسمة حسب إحصائيات ١٩٨٢ أي بما معدله ١٢% من مجموع سكان المغرب و ٢٦% من مجموع السكان الحضريين، وهو ما يكشف مقدار الفجوة الفاصلة بين الحاجيات الاجتماعية للمواطنين والسياسات التنموية للدولة.

Voir : Abderrahmane Rachik, Ville et pouvoirs au Maroc, Edition Afrique- Orient, Casa , 1995 , P 95-96

وفي سنة ١٩٨٤، فبعد مرور أقل من أربع سنوات على اندلاع حركة ٢٠ يونيو ١٩٨١، سيعرف المغرب من جديد هزة اجتماعية خلفت هي الأخرى، جرحى وقتلى واعتقالات، وبخاصة في صفوف التلاميذ والطلبة وحركة إلى الأمام مرة أخرى، واتخذت في أعقاب ذلك جملة من الإجراءات القاضية بالحد من اتساع المد الحركي الإسلامي، لاسيما وأن الحركة تزامنت مع انعقاد مؤتمر القمة الإسلامي الرابع بالدار البيضاء، فضلا على أن ثقل وزن الحركات الإسلامية كان أقوى من حجم الحركة الإسلامية اللينينية. وبالتالي فقد ركزت السلطات العمومية اهتمامها على الحقل الديني وتمثل ذلك أساسا في مراقبة المساجد، وعدم السماح لعموم المسلمين بالدخول إليها خارج أوقات الصلاة، إضافة إلى تقنين وضعية الخطباء والفقهاء وأئمة المساجد، وتكوينات رجال الدين. وعلى خلفية ذلك تم تعيين خمسين عالم برتبة قائد ممتاز في فبراير ١٩٨٤، وبالمقابل تم توقيف ستة وعشرين مؤذنا خلال الفترة الممتدة مابين ١٩٨٨ و١٩٩١. إذن انتفض المغاربة، احتجاجا على غلاء المعيشة وتردي الأوضاع السياسية و السوسيو اقتصادية بالبلاد، وقد مست هذه الاحتجاجات خمسون جماعة محلية تقريبا على امتداد شهر يناير. في دجنبر ١٩٨٣ اندلعت الأحداث في البداية كاحتجاج تلاميذي بمراكش قبل أن تشمل مدن أخرى كالرباط وأغادير وفاس ومكناس، ضدا على مشروع قرار حكومي يهم زيادة خمسين درهم في رسوم التسجيل بمستوى البكالوريا ومائة درهم بالكلية، وقد

أصدر في أعقاب ذلك تكذيب وزاري بهذا الشأن، غير أن هذا لم يمنع من خروج عدد لا بأس به من الحركات الاحتجاجية والتي تزعمها التلاميذ، وأدت إلى حدوث مواجهات عنيفة بين المحتجين وقوات الأمن، لتنطلق موجة من الاعتقالات في كل من بني ملال– خريبكة – أغادير – القصر الكبير – فاس– الرباط، إضافة إلى مراكش التي استفاقت على وقع إضراب عام يوم ٣ يناير ١٩٨٤.

وبتاريخ ٥ يناير ١٩٨٤، اندلعت من جديد العديد من الإضرابات والمظاهرات بعدة أحياء شعبية والتي عرفت هذه المرة مشاركة فئات اجتماعية مختلفة، وفي يوم ١١ يناير انتهت الاحتجاجات بمراكش، لتنتقل إلى الشمال، وبالضبط للحسيمة والناضور وتطوان، وهكذا اندلعت اضطرابات خطيرة تخللتها أعمال نهب للمرافق العمومية والمحلات التجارية وإحراق السيارات.

وقد خلف تدخل قوات الأمن عدة ضحايا، كما تمت اعتقالات عديدة وظلت هذه المدن محاصرة لعدة أيام من طرف القوى الأمنية، ولم تهدأ الأوضاع إلا يوم ٢٣ يناير.[١٩] وهو ما جعل النقابات والأحزاب السياسية تبرأ ذمتها من هذه الحركة[١٩]، خاصة وأن الحسن الثاني خرج في خطاب رسمي يوم ٢٢ يناير ١٩٨٤، أشار فيه لصناع هذه الانتفاضة المتوزعين بتفاوت بين الشيوعيين والإسلاميين، وهو نفس الخطاب الذي نعت فيه أهل الشمال " بالأوباش. (وقال في هذا الصدد : الناس ديال الشمال راهم عارفين ولي العهد، وحسن ما يعرفوش الحسن الثاني في هذا الباب") لقد دشنت حركة يناير ١٩٨٤ مرحلة جديدة في تاريخ الحركات الاحتجاجية بالمغرب بتأكيدها على وجود قوة رفض جديدة، لها شعارات وطرق تنظيم خاصة.

أنظر: مجلة نيشان، السنة الثانية، العدد ١٠٦، بتاريخ ١٦–٢٢ ، يونيو ٢٠٠٧، ص. ٢٨.

ويمكن الرجوع أيضا إلى : عزيز خمليش،"الانتفاضات الحضرية بالمغرب،دراسة ميدانية لحركتي مارس ١٩٦٥ ويونيو١٩٨١، الجزء الأول، إفريقيا الشرق ،الدار البيضاء، ٢٠٠٥.

Jean Claude Santucci, Soulèvements urbains, procès en chaine et répression politique, AAN 1984, PP .899-903

تجدد الاحتجاج مع انتفاضة ١٤ دجنبر ١٩٩٠، كانت الانطلاقة من فاس، ارتباطا بالإضراب العام الذي دعت إليه المركزيتين النقابيتين الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب، بتنسيق مع النقابة الوطنية للتعليم العالي والنقابة الوطنية للتجار الصغار والمتوسطين. على خلفية ذلك خرج الطلبة والعمال والمعطلون للاحتجاج بمختلف مناطق فاس وهو ما أدى إلى محاصرة المدينة والتصدي للمتظاهرين بالرصاص الحي. نفس الاحتجاجات ستشمل طنجة والبيضاء ومراكش والرباط، احتجاجا على التهميش والإقصاء، والمطالبة بالتنزيل الفوري للعدالة الاجتماعية محملين الدولة مسؤولية ذلك، وهو ما عبروا عنه بإضرام النار وتدمير المنشآت الاقتصادية و الأبناك ومراكز الشرطة وحرق السيارات والحافلات. وكانت مسألة إدماج الشباب وتشغيلهم في واجهة المطالب المرفوعة، وهو ما سيدفع بالحسن الثاني إلى الإعلان عن تأسيس المجلس الوطني للشباب والمستقبل في أعقاب هذه الحركة ووضع مسألة التشغيل في قلب جدول سياساته.

Voir :Mounia Bennani Chraïbi, Soumis et Rebelles : Les jeunes au Maroc, Editions le Fennec, 1995, p.284.

كانت هذه أقوى الحركات الاحتجاجية التي عرفها المغرب المعاصر، والتي كلفت المغرب خسائر مادية وبشرية كبيرة. ولم يتوقف مسار الاحتجاجات في بعديها الحضري والقروي عند هذا الحد، بل امتد إلى العديد من المجالات، وهذا لا يعني أن جميعها قد اصطبغت بنفس اللون.

إن الهدف من الإشارة إلى هذه الأحداث هو التأكيد على أن الاحتجاجات التي يعرفها المغرب اليوم، ولاسيما، بمنطقة الريف، والتي برز من خلالها دور الحركات الاجتماعية ليست بالظاهرة الجديدة.هذا المعطى يجعل من الحركات الاحتجاجية ظواهر سوسيولوجية شبه عادية أو مألوفة، والتي تمس في العديد من جوانبها ما هو اجتماعي: مثل ارتفاع الفوارق الطبقية، البطالة، الفقر، السكن غير اللائق ... الخ، والاقتصادي مثل: الاعتراض على الخوصصة، والثقافي: كالمسألة الأمازيغية، والحقوقي: كتحسين وضعية المرأة... الخ.

و يمكن من خلال المعطيات التي تم بسطها بخصوص طبيعة هذه الحركات، والطريقة التي تطورت بها، وبناء على المواقف المعبر عنها تجاهها، وطبيعة المتظاهرين فيها، قراءة تاريخية الاحتجاج، ورصد الثابت والمتحول فيه، فضلا عن إمكانية فهم تطور علاقة الدولة بالمجتمع. ومن جانب آخر تحيل على ملامح التحول التي جعلت الوسط الحضري في قلب اهتمامات الدولة، الشيء الذي دفع هذه الأخيرة للتفكير جديا في إستراتيجية تتعلق بكيفية التحكم بالمدن كمدخل لتجنب الشتات والتصدع ،والحفاظ على هيئة الدولة ومشروعيتها، وذلك بمجرد ما بدأت تلوح بعض المشاكل كتلك التي تهم السكن والتربية والصحة والشغل.

Voir :Khalid Alioua, Etat et contrôle de l'espace urbain, in L'Etat marocain dans la durée 1850-1985, CODESRIA EDINO, PUBLISUD, P. 91-92.

[٢٠]احتجاجات ٢٥ يونيو ١٩٩٣ لساكنة بوزنيقة وابن أحمد وتيفلت، عشية الإعلان عن الانتخابات التشريعية.

14يوليوز ١٩٩٦،احتجاج ساكنة الأحياء العشوائية بالهراويين بمدينة الدار البيضاء، عقب هدم السلطات المعنية لمساكنهم، في نفس السنة كان هناك احتجاج آخر وهذه المرة بتاريخ ١٨ دجنبر والذي خص ساكنة شيشاوة احتجاجا على مشروع التهيئة الجديد للمدينة .

13يونيو ١٩٩٧، احتجاج سكان سيدي بطاش على المناخ الموبوء الذي رافق تدبير الانتخابات الجماعية. في نفس السنة وبتاريخ ١٣ نونبر احتجاج سكان جرادة في تضامن مع عمال المناجم الذين خاضوا إضرابا مفتوحا لعدم صرف أجورهم .

احتجاج ساكنة أزيلال وبالضبط التابعين لمنطقة أيت بلال، والذين نظموا مسيرة إلى مراكش لعرض مشاكلهم مباشرة أمام الملك، وقد عرفت مشاركة واسعة قدرت بأزيد من ألف متظاهر وقد تم التعامل معها بعنف من الجهات الرسمية.

13نونبر ١٩٩٩،احتجاج ساكنة العيون التي انطلقت بمطالب اجتماعية محضة أهمها تمكين الطلبة من النقل والشغل، لكن تغيرت المطالب فيما بعد نتيجة العنف الذي قوبلت به هذه المسيرة السلمية ليصبح المطلب هو الانفصال وتقرير المصير.

السنوات الأولى من الألفية عرفت هي الأخرى احتجاجات، نجملها في: احتجاج إقليم الخميسات في فبراير ٢٠٠٠،احتجاج ساكنة سيدي الطيبي بالطريق الرئيسية الرابطة بين الرباط والقنيطرة بتاريخ ٩ أبريل، الاحتجاج الذي أعقب زلزال الحسيمة سنة ٢٠٠٣ ستتشكل حركة منظمة في أبريل ٢٠٠٥ بتماسينت.

أنظر: عبد الرحيم العطري، الحركات الاحتجاجية بالمغرب: مؤشرات الاحتقان ومقدمات السخط الشعبي، مرجع سابق، ص.١١٤-١١٥.

- **المنطقة مجال الدراسة :**

بنيت مدينة الحسيمة من طرف المستعمر الاسباني، وبداية كانت عبارة عن حامية عسكرية، ومنذ التحصل على الاستقلال أصبحت لها أجهزة إدارية خاصة، إلى جانب أجهزة صحية وتعليمية وتجارية وكذا ثقافية، فضلا عن بنيات خاصة بالسكن وهو ما جعلها مجالا يستقطب الهجرة القروية.

يوجد إقليم الحسيمة شمال المغرب، بمساحة تقدر ب ٣٣٥٠ Km^2 [٢١]، في نصف المسافة بين طنجة والحدود الجزائرية. ويظل محاطا بعدد من المناطق. يطل على حوض البحر الأبيض المتوسط شمالا، وجنوبا يحده كل من إقليم تازة وتاونات، ومن ناحية الشرق إقليم الناضور، أما من جهة الغرب فيحده إقليم شفشاون . على المستوى الإداري، يدخل إقليم الحسيمة ضمن جهة طنجة تطوان الحسيمة ، وقد جاء هذا التقسيم بعد التقسيم الجهوي الذي تم اعتماده سنة ٢٠١٥، إذ كان هذا الإقليم ينتمي سابقا لجهة تازة الحسيمة تاونات. يضم إقليم الحسيمة ٥جماعات حضرية و ٤ دوائر تضم ١٧ قيادة و٣١ جماعة قروية.[٢٢]

- ✓ **ساكنة الحسيمة:**

بلغ عدد سكان الجماعة الحضرية للحسيمة مع احتساب المراكز الحضرية الناشئة المحيطة بها 399654 نسمة في عام ٢٠١٤ ، أي حوالي ١١.٢ ٪ من مجموع سكان منطقة طنجة – الحسيمة و ١.٢ ٪ من السكان الوطنيين. منهم 399418 مغاربة، و ٢٣٦اجانب. من هذا المجموع 369 137 يقطنون بالوسط الحضري مسجلون بذلك معدل تحضر

[٢١] **https://www.hcp.ma/region-tanger/attachment/954564/**

[٢٢] **مونوغرافية ولاية الحسيمة**

في حدود ٣٤,٤%. ومن حيث التطور، ازداد عدد السكان خلال الفترة ما بين ٢٠٠٤-٢٠١٤ بمعدل سنوي بلغ ٠.١٪ مقابل ١.٤٩٪ على المستوى الإقليمي و ١.٢٥٪ على المستوى الوطني.[٢٣]

يظهر الجدول الموالي النمو الديمغرافي المتزايد الذي يعرفه هذا الإقليم، إذ بالمقارنة مع الإحصاء العام للسكان والسكنى سنة ٢٠٠٤، زاد عدد سكان المنطقة ٤٠١٠، بزيادة نسبية ١.٠٪ في عشر سنوات، وهو معدل يقل كثيراً عن المعدل المسجل على المستوى الوطني (١٣.٢٪) وعلى المستوى الإقليمي (١٥.٩٪)، مع ذلك نما عدد سكان المقاطعة(la province) بوتيرة ثابتة تقريبًا خلال الفترتين الأخيرتين من الإحصاءات، حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوي ٠.١٪ بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠١٤ و ٠,٣% بين ١٩٩٤ و ٢٠٠٤.

و قد اختلفت نسب النمو بالبلديات التابعة للمقاطعة، وبمعدلات نمو سلبية، حيث شهدت ١٨ بلدية محلية انخفاض عدد سكانها بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠١٤. من ناحية أخرى، شهدت مجتمعات أيت قمرة وإمزورن وبني بوتشيت وآيت يوسف و علي وإساكن معدلات أعلى من ١ ٪.

- **السياسات الاجتماعية بالمغرب:**

كما يبدو من خلال العنوان، فان موضوع هذه الورقة يتركز أساسا حول المسألة الاجتماعية بالمجتمع المغربي، وهي ظاهرة لها أهميتها، فإلقاء الضوء على هذه الظاهرة في هذا الظرف له أكثر من أهمية، وعلى المستويين العلمي والعملي وعلى الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي. و كما سنتطرق لذلك على امتداد هذه الورقة، فان أهمية المسألة الاجتماعية تتأكد بالنظر، أساسا، إلى الوضع الاحتجاجي الذي يعيشه المجتمع الريفي المغربي الذي أعاد إلى الواجهة السؤال حول أزمة الدولة الاجتماعية état social.

ورث المغرب المستقل اقتصادا مفككا، وغير متكافئ داخليا سواء على مستوى إنتاج القطاع الواحد أو بين عدة قطاعات، الشيء الذي أفرز واقعا اجتماعيا معطوبا، وأمام هذا الوضع سارعت الدولة بمختلف أجهزتها إلى سن سلسلة من المخططات

[٢٣] مونوغرافية ولاية الحسيمة

التنموية والسياسات الاجتماعية التي تخدم حاجة المواطن وتقلص الفوارق بين فئات تختلف مصالحها وتتفاوت درجات استفادتها من خيرات البلاد للشروع في التفاوض حول مسألة الثروة وإنتاجها وتوزيعها، لاسيما وأن أساس مشروعية الدولة اليوم أصبح رهينا بالأساس بالقدرة على معالجة القضايا التي تهدد بنسف السلم الاجتماعي والعيش المشترك من قبيل البطالة وفقر الفئات المسحوقة وهشاشة أوضاعها ... الخ ، خاصة وأن هذا العجز أصبح يهم اندحار فئات عريضة من الطبقات الوسطى التي باتت أجزاءها السفلى وحتى المتوسطة تتجه شيئا فشيئا نحو الفقر في ظل ارتفاع منسوب انسداد آفاق المستقبل أمام شرائح عريضة من المجتمع، وخاصة الشباب. وبالمقابل بروز مظاهر الاغتناء المبالغ فيه لنخب اقتصادية واجتماعية فاقدة للمشروعية الاجتماعية والتاريخية.

- **حول الخدمات الاجتماعية:**

مغربيا، بدأ الاهتمام بالمسألة الاجتماعية حديثا، وبالضبط بعد انتفاضة ١٤ دجنبر ١٩٩٠ والتي جاءت احتجاجا على التهميش والإقصاء، والمطالبة بالتنزيل الفوري للعدالة الاجتماعية. وكانت مسألة إدماج الشباب و تشغيلهم في واجهة المطالب المرفوعة، وهو ما دفع بالملك الحسن الثاني إلى الإعلان عن تأسيس المجلس الوطني للشباب والمستقبل في أعقاب هذه الحركة ووضع مسألة التشغيل في قلب جدول سياساته[٢٤]. حيث عمد المغرب منذ الاستقلال إلى اعتماد سياسات رهنت الارتقاء الاجتماعي بنظيره الاقتصادي [٢٥] وهو ما جعل المسألة الاجتماعية تعتبر عنصرا ثانويا تابعا للاقتصاد المتمثل في البحث عن رؤوس الأموال. وكان من نتائج ذلك تفاقم مؤشرات العجز الاجتماعي نظرا لهشاشة الاقتصاد، إذ لم يكن بوسع واقع الانتقال من الحماية إلى الاستقلال أن يمر بسلاسة، خاصة بعدما تبين أنه لم يقطع مع العهد السابق على نحو نهائي، وهو ما سجل مع استمرار الأطر الأجنبية على رأس القطاعات الحيوية، بينما ظل الاقتصاد المغربي يتخبط في تبعيته لنظيره

[٢٤] **Mounia Bennani Chraïbi, Soumis et Rebelles : Les jeunes au Maroc, Editions le Fennec, 1995, p.284.**

[٢٥] **حسن طارق ، السياسات الاجتماعية بالمغرب: محاولة في التحقيب ، المجلة المغربية للسياسات العمومية ، ص ٨.**

الفرنسي، فكان ذلك منطلقا لسلسلة من المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية. كما أنها كانت ثانوية في حسابات قوى المعارضة والأحزاب اليسارية التي انشغلت في مطلع الستينيات بالصراع حول السلطة.[٢٦]

ثمة التباس شديد في استعمال مفاهيم من قبيل العجز Vulnérabilité الهشاشة Précarité ، الفقر Pauvreté والتي تعتبر من أكثر المفاهيم الاجتماعية حضورا في تناول المسألة الاجتماعية . يصل الالتباس أحيانا إلى مستوى الخلط والمرادفة مما يخلق اضطرابا على مستوى التحليل والتحديد المفاهيمي .بناء على ذلك، يظهر أنه من اللازم الوقوف على تحديد دقيق لمحتوى هذه المفاهيم والتي غالبا ما يتم استعمالها ضمن سياقات لا تفي بالمعنى المطلوب .

فالعجز يعني ببساطة ما هو مطبوع بهشاشة العمل وهشاشة العلاقات الاجتماعية [٢٧].بينما الهشاشة الاجتماعية كما حددها بروسون M/Bresson، فهي أولا مؤشر على تعدد الوضعيات الاجتماعية التي تشبه الفقر والإقصاء، وثانيا هي مؤشر على تمايز وتراتب الوضعيات الاجتماعية، والتي تهم الفقر والإقصاء – مع العلم أن الفقر ليس عبارة عن حالة فقط– بقدر ما هو سيرورة، وثالثا فهي ترمز أو تتضمن نوعا من الشعور بالخطر، بمعنى التحول من وضعية مندمجة – هشة إلى وضعية إقصاء، والذي يعني التواجد بمعزل عن الجماعة، وفي الأخير هي مؤشر على عدم الاستقرار حيث تغذوا وضعيات الأفراد أمرا غير يقيني، إذ أن العمل مثلا لم يعد يفتح المجال أمام الحركية الاجتماعية وذلك في ظل التحولات التي يعرفها وسط التشغيل والتي تتجلى – أساسا– في مستوى تراجع العمل القار، إزاء عمل يتميز بعدم الثبات والمرونة، على هذا الأساس، وكما يشير كلود ديبار، نكون إزاء وضع يشي بتعويض للعمل المعياري بالعمل غير المعياري،« فالنمو الاقتصادي تحت شروط السوق العالمية يجعل من تصور التشغيل التقليدي الكامل، أي مناصب العمل المستمرة مدى الحياة مع ما يتبعها

---

[٢٦] عبد الإله بلقزيز، السلطة والمعارضة : المحال السياسي العربي المعاصر (حالة المغرب) ، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧، ص.١١٩.

انظر أيضا : محمد جسوس: طروحات حول المسالة الاجتماعية ، منشورات الأحداث المغربية ٢٠٠٣، ص١٠٦.

[٢٧] Bresson/M.2002 Sociologie de la précarité .p 87. Armand Collin 2012.

من ترقية وما إلى ذلك، تصورا قديما » [٢٨]، وبالتالي السير في اتجاه تقليص ضمانات أنظمة الحماية الاجتماعية وسيادة وضع من عدم الثبات إزاء العمل ومنه القضاء على الهوية المهنية. وهذا ما يعني أن الهشاشة الاجتماعية تزداد حدة وتفاقما، في ظل سياق يعرف بتراجع الدولة المستمر على القيام بوظيفتها السابقة كراع للاقتصاد الوطني. الشيء الذي يغذي الأشكال الجديدة للإقصاء والتهميش في دول الغرب كما في الدول العربية والنامية منذ بداية الألفية الثالثة .[٢٩] وفي اتصال بهذا السياق تشير الباحثة الفرنسية سيلفيا شيفولو في كتابها "المجتمعات العربية في حركة : ثلاث سنوات من التغيير « أن أغلب المجتمعات العربية – المغاربية– قد شهدت فك التزامات الدولة والدعم المتزايد للقطاع الخاص، وهو ما أدى إلى تآكل الأنظمة العمومية الموجودة بشكل كبير ضمن سياق محلي يتسم بتزايد عدم المساواة وتسارع وتيرة التحولات، حيث يمكن لفئات قليلة من المجتمع الاتجاه إلى قطاع خاص بصدد التوسع، بينما تظل الفئات الهشة تابعة لقطاع عام في وضعية سيئة، وخاصة في الميدانين الاجتماعي والاقتصادي ،مما يوحي ببروز مجتمع يسير بسرعتين. » .[٣٠] وفي هذا الصدد يعتبر دانيلو مارتوشيلي أن الوهن المتوقع للمؤسسة كما تعبر عنه كلمة تحلل المؤسسة يعني أن كل ما كان بالأمس يعهد للتكفل الجماعي أصبح متروكا للفرد نفسه، هذا الأخير الذي عليه أن يتحمل مصيره الخاص لوحده بهذا المعنى يعاد اليوم في المجتمع المغربي رسم المسألة الاجتماعية المبنية على صراعات جديدة تتأسس أساسا على القدرة على تحقيق الاندماج[٣١] والخوف من الإقصاء. [٣٢]وبموازاة هذه المفاهيم، يحضر مفهوم الفقر الذي يرمز لحالة من الحرمان الاجتماعي والاقتصادي تعيشها شرائح اجتماعية مهمة قابلة

---

[٢٨] **Dubar Claude ، « De l'école a l'emploi : Les Parcours précaires » .dans : Serge Paugam.dit .L'Exclusion .l'état des savoirs .les textes a l'appui (Paris : La Découverte .1996).p.184.**

[٢٩] **Bresson/M.2002 ، p9-10.**

[٣٠] **Sylvia Chiffoleau .Société arabes en mouvement:Trois décennies de changements . la bibliothèque de L'Iremmo.5(Paris:L'Harmattan.2017).p.16.**

[٣١] **يتحدد الاندماج من خلال إشباع الحاجات التي تعنى بالفاعل الاجتماعي ، كالحاجات المهنية مثلا . فالاندماج أساسا هو انخراط الفرد في الأدوار المنوطة به مجتمعيا من خلال امتلاكه الشعور بأنه قادر على تقديم خبراته والمساهمة في بناء المجتمع . وهو ما يجعل من الاندماج كما نظر لذلك كلود ديبار نتيجة لعلاقة جدلية بين فعالية الفرد من جهة، وفعالية المؤسسات من جهة ثانية .وكل هذا يتحقق من خلال الإدماج الذي هو عبارة عن تدخلات مؤسساتية عبر سياسات اجتماعية الهدف تستهدف من الأفراد من يعانون مشاكل للاندماج . وعليه فالإدماج هو البوابة الأساسية لتحقيق الاندماج .**

[٣٢] **Danilo Martuccelli , Grammaires de l' individu . folio . Essais ، 407 (Paris : Gallimard،2002)،p347**

للقياس ديموغرافيا . ويعتبر مفهوم الفقر من المفاهيم المتعددة الأبعاد، فهو يرمز من جهة إلى عدم القدرة على تلبية الحاجات الضرورية – الأساسية كالسكن والأكل والتعليم الخ، ومن جهة أخرى يحيل إلى عدم امتلاك أي شيء، ومن جهة ثالثة يرتبط بالدخل، علاوة على كونه مرادف للشعور الشخصي للفرد بأنه يعيش وضعية فقر .[٣٣]

في محاولتنا لتشخيص حالة الفقر بمنطقة الريف في سياق علاقته بالهشاشة نرى من اللازم التعرض للجدول الخاص

مؤشرات الفقر والعجز الاجتماعي ٢٠٠٧ (%) جهة تازة الحسيمة تاونات/ المستوى الوطني المجلس الاعلى للتخطيط .

معدل الفقر	**الوسط الحضري**	مؤشر الحجمية	الوسط الحضري	**مؤشر شدة**	الوسط الحضري	معدل العجز	**الوسط الحضري**

بالمؤشرات الجهوية للفقر والعجز الاجتماعي .

[٣٣] عزيزة عبد الله النعيم ، الفقر الحضري وارتباطه بالهجرة الداخلية ، دراسة اجتماعية لبعض الأحياء الشعبية الداخلية في مدينة الرياض . مركز دراسات الوحدة العربية. الطبعة الأولى بيروت ٢٠٠٩. ص٨٧.

١٠,٧	**٥,٧**	٢,٢	١,١	**٠,٧**	٠,٣	٢٠,٨	**١٦,٢**

المصدر: المجلس الأعلى للتخطيط لسنة (٢٠٠٧).

من خلال المؤشرات المبينة أعلاه يتضح أن ظاهرة الفقر تمس نسبا مهمة من سكان الجهة، كما أن نسب العجز الاجتماعي تظل مرتفعة لتصل إلى ٢٠,٨%، وهو ما يظهر الحجم الكبير للعجز والخصاص الذي تعاني منه شرائح اجتماعية مهمة من سكان الجهة منطقة البحث .

- **عنصر الشباب :**

تتعدد وتختلف مظاهر تهميش منطقة الريف المغربي، بشكل يصعب معه التفصيل في كل هذه المظاهر. وعليه فإذا أخذنا على سبيل المثال التشغيل مقارنة مع المجتمع الريفي الفتي، ونسب الأمية، والخدمات الصحية باعتبارها أهم الأقطاب الإدماجية في المجتمع، سيتبين أن هذه المنطقة تعاني من تذبذب فرص الشغل ومن إكراهات حقيقية.

فبالنسبة إلى ساكنة الحسيمة، فغالبيتهم من الشباب أساسا وذلك وفقا للمعطى البيولوجي (المرتبط بالسن) بالدرجة الأولى حيث أن ٢٧.٩٪ من هؤلاء السكان لا يتجاوزون ١٥ سنة في عام ٢٠١٤ ، ويرتفع وزن هذه الفئة العمرية في الأوساط القروية بنسبة ٢٩,١% مقابل الأوساط الحضرية التي تنخفض بها إلى ٢٤,١% .[٣٤] وبالنسبة للفئة العمرية من ١٥ سنة إلى ٥٩ سنة، فهي مرتفعة بالوسط الحضري بنسبة تصل إلى ٦٦,٤% مقابل ٦٣% بالوسط القروي.[٣٥]

[٣٤] الإحصاء العام للسكان والسكنى ٢٠١٤.

[٣٥] نفسه.

وفي المقابل إذا ما نظرنا إلى واقع التشغيل، نجد أن معدل البطالة[٣٦] مرتفع نسبيا بالمنطقة إذ تشير إحصائيات المندوبية السامية للتخطيط إلى أنه في الوقت الذي يبلغ معدل البطالة على الصعيد الوطني ١٠%، تتضاعف النسبة بالحسيمة لتصل إلى عتبة ٢١ %، أي بفارق ١١% مقارنة بالمعدل الوطني[٣٧]، الشيء الذي يجعل سوق الشغل بالمغرب يتميز بفوارق اجتماعية وترابية قوية، حيث يجد الشباب الريفي، عدة صعوبات لولوج سوق الشغل، وغالبا ما يجدون أنفسهم بدون عمل[٣٨]. وفي حالة اشتغالهم يمارسون مهنا هشة لا تتطلب أي تأهيل، ونادرا ما تكون مقننة بعقود مجحفة لا تضمن تغطية صحية أو تقاعدا بعد سنين من الخدمة وبالتالي لا تتوفر على أدنى شروط الحماية الاجتماعية. كما يجبر حاملوا الشهادات العليا منهم على شغل مناصب أقل من مؤهلاتهم ودرجاتهم العلمية.

إن الحسيمة، تبدو من خلال هذه الأرقام كنموذج مصغر يدل على تراكم إخفاقات الدولة ومحدودية سياساتها في مجال التنمية.وهو ما يظهر بوضوح من خلال أهمية عدد الشباب العاطل، والهجرة، وارتفاع معدلات الفقر والتهميش. إننا أمام مجال يعرف تمركزا سكانيا فتيا كبيرا دون أن يقابله تطور على مستوى القدرة الإنتاجية.

---

[٣٦] تعتبر البطالة من أهم عوامل الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي وفقا لمنظور برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، وقد أكد تقرير الأمم المتحدة حول التنمية أن نسبة أو معدل العمل الهش في شمال إفريقيا وصل إلى ٣٣% سنة٢٠٠٩، واعتبر نفس التقرير أن من أهم مسببات الفقر في المغرب هي عدم المساواة في توزيع الثروة و المداخيل مؤكدا على أن نسبة الفئة العليا في المجتمع المغربي تصل إلى ٨,٥% ، وهي محتكرة لأغلب ثروات وخيرات البلاد . كما وقد أشار هذا التقرير إلى أن ٥% من ساكنة شمال إفريقيا يعانون من الجوع والفقر المدقع . وتتم قياس معدلات الفقر من خلال المداخيل التي يتحدد فيها الدخل الوطني الخالص للفرد بمؤشر ٤,١٩٦، وعدم المساواة بناء على النوع بمؤشر ٠,٥١٠. وهو ما يحيل على أن الفقر يهمس عدد غير يسير من الساكنة انظر في هذا الصدد :

Nations Unis.2011. objectifs du Millénaire pour le développement .Rapport de 2011.Eliminer la pauvreté c'est possible 2015.p8.

R/Bourqia. La stratification sociale. Note de synthèse (le Maroc possible 2015).p25.

[٣٧] نفسه.

[٣٨] تم شكوك بخصوص الأرقام والإحصائيات التي تقدمها المؤسسات الرسمية بخصوص معدلات البطالة وكذا الفقر بالدول العربية عامة والمغاربية خاصة، إذ من المرجح أن الأرقام الواقعية تتعدى بكثير ما هو مصرح به رسميا . راجع بهذا الصدد : عزيزة عبد الله النعيم ، الفقر الحضري وارتباطه بالهجرة الداخلية، دراسة اجتماعية لبعض الأحياء الشعبية الداخلية في مدينة الرياض ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠٠٩، ص ١٠٦.

في حين يمكن الوقوف على أزمة التعليم بشكل واضح والذي يمكن قياسه من خلال مؤشرين مهمين وهما: عدم الالتحاق بالمدرسة و الانقطاع، بلغت نسبة الأمية ٢٩.٤% في 2004 ، و في نفس السنة740 127 فرد والبالغين من العمر ١٠ سنوات فقط صرحوا بأنهم لا يعرفون القراءة ولا الكتابة مما يجعلها في الإجمال تصل إلى نسبة ,3% ,39. وبشكل عام يمكننا الوقوف على ضعف التمدرس من خلال الجدولين الآتيين .

الجدول رقم ٤: نسبة الأمية (٪) الخاصة بالسكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠ وما فوق حسب الجنس ومكان الإقامة ، مقاطعة الحسيمة ، عام ٢٠١٤

	وسط الاقامة		
الجنس	**حضري**	**قروي**	المجموع
ذكر	16,5	30,8	**25,8**
انثى	38,1	60,5	**52,7**
المجموع	27,3	45,7	**39,3ا**

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى ٢٠١٤.

تكشف المعطيات كذلك في الجدول أعلاه أنّ نسبةً مهمّةً من الأبناء الريفيين لا يلتحقون بالمدرسة، وتبرز هذه الظاهرة بجلاء في الأوساط القروية. وتظهر أهمية معدلات الأمية بشكل جلي من خلال الجنس أيضا.و كما يلاحظ، فبغض النظر عن وسط الإقامة تظل مستويات الأمية جد مرتفعة لاسيما في صفوف الإناث ممن يفترض فيهم أنهن يدرسن.

الجدول رقم ٥ : معدل الأمية (٪) حسب الفئة العمرية والجنس ، مقاطعة الحسيمة ، عام ٢٠١٤

الفئات العمرية	ذكر	أنثى	المجموع

سنة 10-14	4,3	6,4	**5,3**
سنة 15-24	9,5	21,0	**15,1**
سنة 25-34	19,4	51,2	**34,6**
سنة35-49	34,6	73,0	**54,2**
سنة فما فوق50	57,1	91,3	**75,0**
المجموع	25,8	52,7	**39,3**

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى ٢٠١٤.

من المعروف لدى الجميع أن المغرب منذ الاستقلال إلى يومنا هذا قد شهد العديد من الإصلاحات التربوية والتعليمية، ومن بينها برنامج التربية غير النظامية. ففي سنة ١٩٩٩ تبنى المغرب إصلاحا تربويا، الهدف منه الرفع من مردودية النظام التعليمي على مستوى التمدرس، وجودة التعلمات، وعلى مستوى التحصيل المدرسي. إلا أن هذا الإصلاح عرف هو الآخر تأرجحا جعل الحصيلة جد متواضعة على مستوى النتائج، وهو ما دفع الدولة إلى اعتماد المخطط الإستعجالي ٢٠٠٩-٢٠١٢ لإنقاذ النسق التربوي التعليمي المغربي .وعموما، استطاع المغرب، أن يحقق نهضة فيما يتعلق بمحاربة الأمية، حيث انتقلت معدلات الأمية من ٨٧% عام ١٩٦٠ إلى ٣٨,٥% في سنة ٢٠٠٦،[٣٩] كما وقد بلغ عدد المستفيدين من البرامج الخاصة بالحد من الأمية وطنيا مليون مستفيد (ة) وذلك في المدة مابين ٢٠٠٢و ٢٠٠٦[٤٠]. كما وقد بلغت معدلات ولوج الأطفال للمدرسة مستويات مهمة، حيث انتقلت نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي من ٦٤,٨% سنة ٢٠٠٠ إلى ٨٥,٧% سنة ٢٠٠٧ .[٤١] غير أن هذه النهضة تظل محتشمة و دون المستوى المطلوب وهو ما جعل مجموعة من المنظمات الدولية

[٣٩] **Royaume du Maroc .Secrétariat d'état (MENE) chargé de l'alphabétisation : Alphabétisation et éducation non formelle et de l'éducation non formelle 2006 au Maroc .p 3**

[٤٠] **بلغت نسبة النساء من مجموع المستفيدين ٨٣% أنظر: Ibid. p 12**

[٤١] **المملكة المغربية، المجلس الأعلى للتعليم: أطلس المنظومة الوطنية للتربية والتكوين ج/٣ تقرير ٢٠٠٨،ص٤٣.**

ترتب المغرب ضمن الدول الضعيفة التي لم تستطع محاربة الأمية، ومن ضمنها منظمة اليونسكو حيث لازالت نسب الأمية رغم كل الإجراءات المعمول بها تعرف ارتفاع، فبحسب الإحصائيات ٣٨,٥% من الساكنة التي يتجاوز عمرها ١٥ سنة لازالت تعاني من الأمية . [٤٢] إضافة إلى أن مليون طفل ممن لا يتجاوز عمرهم ١٥ سنة لا يرتادون المدرسة، إلى جانب ٧% من الأطفال البالغين من العمر ٦ سنوات أي ما معدله ٤٢٠٠٠ كل سنة لا يلتحقون بالمدرسة . فضلا على أن ٢٠٠٠٠٠ طفل يغادرون المدرسة كل سنة، ونفس المعدل يغادر المدرسة قبل إكمال السلك الإعدادي [٤٣]. وفيما يخص التحصيل في السنة الأولى من التعليم الابتدائي بلغت معدلات التكرار سنة ٢٠٠٦ ١٦,٩٣%، كما وصلت معدلات الانقطاع في ذات السنة ٥,٧%.[٤٤]

على أي، تبقى هذه إطلالة عامة وسريعة على جزء من المعطيات الإحصائية، التي تظهر محدودية البرامج الخاصة بمحاربة الهدر المدرسي ومن بينها التربية غير النظامية. وبناء على المعطيات المذكورة والمصرح بها رسميا يبقى معدل المستفيدين من الإدماج غير النظامي جد ضعيف إذ لم يتجاوز عددهم على المستوى الوطني سنة ٢٠٠٧ ١٧,٩٢% . ويمكن تفسير ضعف فعالية هذا النوع من البرامج بسبب ضعف وهشاشة الموارد البشرية والمادية، علاوة على هشاشة الوضع الاجتماعي للمستفيدين الشيء الذي يحول دون حضورهم ، وهو ما يجعل الطلب على الاستفادة لا يصل للمستوى المطلوب[٤٥] . ونفس الشيء ينطبق على الإدماج في التكوين المهني.[٤٦]

– الخدمات الصحية :

---

[٤٢] **Moutawakkil/A٢٠٠٥ ،Etude prospective de l'Etat de l'éducation non formelle et des programmes d'alphabétisation .Rapport définitif .P7 www.CIE2009.**

[٤٣] **Ibid .p7**

[٤٤] **Royaume du Maroc CSE.2008.Etat et perspective du système d'éducation et de formation .Vol/3p:47 Atlas du S.E.F. Rapport annuel 2008.**

[٤٥] **Moutawakkil/A٢٠٠٥ ، op . cite . p 8**

[٤٦] **لم يتجاوز عدد المندمجين في التكوين المهني سنة ٢٠٠٧ ١٥٩٦ فرد لأخذ فكرة واضحة انظر :**

Atlas du système d'éducation et de formation . op . cite . p 16.

وأما على مستوى الخدمات الصحية، فإن المنطقة تعرف تخلفا كبيرا، يمكن قياسه من خلال مؤشرين أولهما عدد المستشفيات، والذي لا يتعدى اثنين (المستشفى الجهوي محمد الخامس والمركز الجهوي للأنكولوجيا)،[٤٧] علما بأن منطقة الريف تسجل أعلى المعدلات في الإصابة بمرض السرطان، بينما يتمثل الثاني في مؤشرات التغطية الصحية والتي يمكن الوقوف عليها من خلال الخصاص في صفوف الأطر الطبية، وصحيح أن المؤشرات الصحية لإقليم الحسيمة تعتبر الأفضل إذا ما قورنت مع المؤشرات الخاصة بباقي الأقاليم الأربعة المكونة للجهة، إلا أن الإحصائيات المسجلة في عام ٢٠١٣ يتضح من خلالها أن الإقليم يعاني خصاصا مهولا من حيث الموارد البشرية، حيث يصل عدد السكان لكل ٤٥ طبيب إلى 100000 وهي تغطية أقل من المعدل الوطني الذي يقدر ب ٥١.٢ طبيب لكل ١٠٠٠٠٠ .[٤٨] وقد سبق لمنظمة الصحة العالمية أن اعتبرت المغرب من بين ٥٧ دولة من الدول التي تعرف خصاصا كبيرا على مستوى الأطر الصحية أطباء وممرضين وتقنيين أيضا .[٤٩] كما وقد أشارت المنظمة إلى العدد الضئيل للمستشفيات والذي لا يتجاوز ١٣٩ مستشفى، ٩٧ منهم عبارة عن مستشفيات عامة، مقابل ٣٧ مستشفى متخصص، إلى جانب خمس مراكز استشفائية جامعية.

تدل هذه المؤشرات على محدودية الخدمات الصحية بمنطقة الريف، وتبرز هذه المحدودية من خلال ضعف ميزانية قطاع الصحة بالمغرب، والتي لا تتعدى تكلفتها من الميزانية العامة للدولة ٥,٥% مقابل ١,٣% من الناتج الداخلي الإجمالي وذلك وفقا لما جاء في إحصائيات سنة ٢٠٠٧، فضلا على أن تغطيتها لا تتجاوز ٢٨ دولار للفرد الواحد[٥٠] . إلى جانب عدم تعميم نظام التغطية الصحية (Ramed) التي تم اعتماده سنة ٢٠١٢ والذي هم ٨,٥ مليون من الساكنة .[٥١]

---

[٤٧] إلى جانب المراكز الصحية الحضرية وعددها٩.

المراكز الصحية القروية :٣١.

[٤٨] Source : Annuaire statistique du Maroc 2015

[٤٩] OMS. Bureau régional de la méditerranée orientale 2009. Stratégie de coopération OMS- Maroc 2008-2013. P 14.

[٥٠] وتشير بعض التقارير الصادرة في سنة ٢٠٠٥ على آن المغرب يتوفر فقط على ٨٨ سرير لكل ١٠٠ ألف نسمة.، علاوة على بعد المراكز الصحية عن الساكنة وقد قدرت نسبة البعد ب ١٠ كلم عن ربع سكان المغرب.

وعموما، يمكن اعتبار هذه المعطيات والمؤشرات الرقمية دالة على مدى محدودية التجهيزات داخل المستشفيات العمومية، وما يوازي ذلك من معاناة وصعوبة ولوج الفرد المغربي لهذه المرافق ، والتي زاد من وتيرتها الإقبال الكبير من لدن المواطنين على المراكز الصحية، حيث وصلت نسبة الساكنة البالغة من العمر مابين ١٥ و ٥٩ سنة ٦١% خلال سنة ٢٠١٠، وهو ما يحيل على ارتفاع الطلب على الخدمة الصحية .ينضاف إلى هذه المعيقات مشاكل أخرى تتمثل في مركزية القرارات، وعدم المساواة في الاستفادة من التجهيزات وتوزيع الأدوية، فضلا عن ضعف الحوافز المادية لتحفيز الموارد البشرية.

بالإضافة إلى هذه العوامل، هناك عامل آخر لا يقل أهمية عن سابقيه ويتمثل في ارتفاع مؤشرات الفقر بإقليم الحسيمة. صحيح أن مؤشرات الفقر بالإقليم مجال البحث تبقى هي الأقل بين الأقاليم التابعة لها، إلا أنها تبقى أكثر من المعدلات الوطنية. حيث تقدر نسبة الفقر بالجهة عامة ب ٩,٥%. كما أن هذه الجهة كانت حاضرة بين الجهات الأربع التي تعنى بعدد فقراء المغرب، وقد بلغت مساهمتها النسبية في الفقر متعدد الأبعاد[٥٢] على المستوى الوطني ب١٢,٣ %.

وعلى مستوى البلديات والمراكز الحضرية التابعة لمقاطعة الحسيمة، فقد سجلت سنة ٢٠١٤ ثلاث بلديات معدلات فقر كانت أعلى من المعدل الحضري الإقليمي(0,65%).وهي تارجيست بنسبة (1,19%)، و أجدير (0,84%)، ومركز تماسينت [٥٣].(3,28%). ونفس الشيء ينطبق على الأوساط القروية بالمنطقة حيث سجلت أعلى المعدلات بزاوية سيدي عبد القادر. بل إن هناك بعض البلديات والجماعات التي زاد فيها معدل الفقر عن النسب التي سبق وأن تم تسجيلها سنة

H/Semlali .2010 (AMPS) Etude de cas du Maroc : op. cite : p13.

انظر أيضا : أطلس الصحة ، ٢٠٠٥، ص ص : ٢٩-٣٣.

[٥١] لأخذ فكرة أكثر وضوحا يمكن الرجوع إلى :

OMS. Bureau régional de la méditerranée orientale 2009. Stratégie de coopération OMS- Maroc 2008-2013. P 11.

[٥٢] أشار التقرير الخاص بالتنمية البشرية لسنة ٢٠١١، إلى وجود ثلاث عوامل تعيق التنمية البشرية وهي : أولا اقتران نمو المداخيل بتدهور المؤشرات البيئية ، ويتمثل العامل الثاني في عدم تكافؤ توزيع المداخيل ، بينما يهم العامل الثالث ارتفاع معدلات الاستقلالية لدى الأفراد . وبناء على ذلك تمت صياغة مفهوم الفقر المتعدد الأبعاد (IPM). والذي يحيل إلى مؤشرات الحرمان الذي يمس شرائح اجتماعية مهمة تضررت من التعليم والشغل والصحة الخ . لأسباب تعود أساسا إلى عدم المساواة في الدخل والاستفادة من الثروة.

[٥٣] Cartes de pauvreté 2007 et 2014, Haut-Commissariat au Plan

٢٠٠٧، ويتعلق الأمر بكل من أربعاء تاوريرت، و زاوية سيدي عبد القادر، و بني احمد اموكزان، ثم تاغزوت وبني بوشيبت. وتراوحت هذه الزيادة مابين 16,8% بزاوية سيدي عبد القادر و 148,6% بني بوشيبت. [٥٤]

- **نزيف الهجرة نحو الخارج :**

لقد عرف المجتمع الريفي ظاهرة الهجرة الدّوليّة منذ زمن ليس بالبعيد، وبالضبط ابتداء من النصف الثاني من القرن العشرين وتحديدا بعد توقف الهجرة نحو الجزائر[٥٥]، على عكس الكثير من مناطق المغرب. وبالرغم من أن المنطقة حديثة العهد بالهجرة إلا أنها تحتل اليوم المرتبة الأولى على الصعيد الوطني في تصدير المهاجرين . وما تزال الهجرة إلى حدود اليوم تشكّل متغيّرا أساسيّا في بناها الاجتماعية، التي تحكمها بالأساس عوامل اقتصاديّة واجتماعيّة، تحدّد للفرد الريفي المنحى الذي يخدم حاجته في الهجرة إلى الخارج، وهو ما أكدته جل الإسهامات النظرية المعاصرة للهجرة الّتي اعتبرت التّوجّه نحو الغرب محكوم من جهة

---

[٥٤] Cartes de pauvreté 2007 et 2014, Haut-Commissariat au Plan

[٥٥] لقد واكبت هذه المرحلة ، بالإضافة إلى منع الهجرة إلى الجزائر بسبب اشتعال الأوضاع بها ، القضاء على بعض الأنشطة الموازية غير القانونية (كالتهريب وزراعة الكيف) ، إلى جانب استبدال عملة البسيطة ، لتنضاف إلى الظروف السوسيو – اقتصادية متغيرات ظرفية ذات طابع سياسي تمثلت خاصة في معارضة حزب الاستقلال . زد على ذلك أن الريف كان يعكس ضعف الإدارة المحلية وعدم كفاءة الموظفين بالبوادي ، إلى جانب معاناة المنطقة من نقص التمويل وضعف التخطيط ،ليكون بذلك المجال الريفي مع حلول خريف ١٩٥٨ يواجه مشكلة المجاعة . لأخذ فكرة أكثر وضوحا يمكن الرجوع في هذا الصدد إلى :

مديحة الصبيوي ، كارثة الزيوت المسمومة بالمغرب (١٩٥٩–١٩٦٠)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة: الزمن الراهن ، رقم ٢، الطبعة الأولى ، ٢٠١٤.

دوجلاس اشفورد، التطورات السياسية في المملكة المغربية، ترجمة : عائدة سليمان عارف واحمد مصطفى ابو حاكمة، دار الكتاب بالاشتراك مع مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، الدار البيضاء ، ١٩٦٣، ص ٢٧١.

بعوامل الطّرد الناجمة عن انسداد آفاق المستقبل أمام شرائح واسعة من المجتمع، لاسيما الشباب، ومن جهة ثانية بعوامل الجذب سعياً للحصول على متطلبات أساسية في حياتهم. وعموما تختلف النظريّات التي تناولت ظاهرة الهجرة الدولية بالدراسة والتحليل في تفسير أسبابها والعوامل المسؤولة عنها وذلك بحسب اختلاف المقاربات والمداخل النظرية، إلّا أنّها عادة ما تدور حول كونها تتم بين الدول المتقدمة و الدول الأقل نمواً، وليس هناك من شك في أن التغيرات الاجتماعية فرضتها ودعمتها حاجة المهاجرين لتحسين أوضاعهم [٥٦].

تزايدت وتيرة هجرة الريفيين بعد الاستقلال، لأسباب يمكن تفسيرها في إطار النموذج الكلاسيكي بوجود مجال طرد نتيجة لسياسات الحرمان والإقصاء سياسيا واقتصاديا وكذا ثقافيا (اللغة)، ليصل عدد المهاجرين من الريف في فترة وجيزة إلى

---

[٥٦] لقد اختلفت السياقات التي مرت بها الهجرة بالريف المغربي ، وذلك باختلاف الظروف السياسية والاقتصادية للدول حديثة الاستقلال ، فبداية كانت الهجرة من اجل العمل فقط كما حصل في بدايات القرن التاسع عشر مع الجزائر للاشتغال بضيعات ومزارع المعمرين الفرنسيين والتي اتسعت بشكل أكثر خلال النصف الأول من القرن العشرين . وفي هذا السياق ذكر **Bossard** نقلا عن **Basset** على انه إبان " نهاية القرن التاسع عشر كانت توجد بأرزيو بالجزائر قبيلة بطيوية كان بها ١٢٠٠ ساكن من أصل ريفي، وتحديدا المنحدرين من قبيلة ايت سعيد المجاورة لقبيلة تمسمان ، والتي يحتمل انها هاجرت خلال القرن الثامن عشر "

.انظر

R.Bossard.Un espace de migration ; les travailleurs du Rif oriental (Province de Nador . Maroc).Thèse de doctorat de 3eme cycle. Université de Montpellier. 1979.p 52.

وفي ذات السياق ، ذكر موليراس في كتابه تاريخ المغرب المجهول ما يؤكد قول **Basset**، قائلا على أن " سكان الريف يمكن أن تراهم كل سنة بعمالتنا خلال موسم الحصاد او جني الكروم ، حيث كانت وهران تستقبل أكثر من ٢٠,٠٠٠ مهاجر قادمين للبحث عن عمل " اوجيست موليراس، المغرب المجهول ، م ، س ، ص ٧١.

موردا اقتصاديا لأهل الريف ويذكر أن الأجرة المحصل عليها من هذا العمل كانت تصل الى ٢ و ٣,٥٠ فرنك ، وكان كل ريفي يرسل إلى عائلته ما يصل إلى ٠,٥٠ فرنك يوميا . لأخذ فكرة أكثر وضوحا انظر في هذا الصدد : **K.M. ELQuariachi.Le Rif oriental transformation sociale et réalités urbaines, Thèse de doctorat de 3ème cycle en sociologie, E.H.E.S.S., Paris. (1981)**.قبل ان تتحول ابتداء من ستينيات القرن العشرين نحو دول أروبا – و أروبا الغربية بشكل خاص – وتصبح هجرة دائمة أو ما يصطلح على تسميته " بهجرة الاستيطان".

٢٦٨٠٠ خلال سنة ١٩٦٠ مهاجر. و في أواخر ١٩٧٠ وبدايات ١٩٧١قدر عدد المهاجرين من إقليم الناظور بما معدله ٣٢٠٠٠ ألف مهاجر، اغلبهم من أوساط قروية، وسرعان ما عرف هذا العدد ارتفاع مابين عامي ١٩٧١و ١٩٧٣ ليصل إلى ٤٠٠٠٠ مهاجر. ووطنيا احتل إقليم الناظور الصدارة من حيث عدد المهاجرين والذي وصل إلى ٢٦ مهاجر عن كل ألف نسمة، وفي المرتبة الثانية إقليم الحسيمة ب ١٩ مهاجر لكل ألف نسمة[٥٧].

شهدت منطقة الريف المغربي مجموعة من الأحداث، والتي ساهمت بشكل كبير قبل الاستقلال وبعده في عزل المنطقة واستبعادها من مخططات التنمية التي عرفها المغرب، كل هذا أدى إلى تنامي الهجرة من مناطق الريف منذ عدة عقود مضت. كما وقد عرفت المنطقة ايضا سيادة نمط من الاقتصاد البديل غير المهيكل يقوم على التهريب ،وسيادة زراعة (الكيف) أو القنب الهندي. وفي دراسة حول التغيرات الجيوسياسية للبحر الأبيض المتوسط ، تمت الإشارة إلى أن ١٠% من ساكنة الريف تحصل على مداخيلها من نشاط التهريب، كما ذكر أن ٧٥٠٠٠ هكتار من الأراضي يتم تخصيصها لزراعة الحشيش والتي تنتج ما يقدر ب ١٠٠٠ طن سنويا . [٥٨] .

من خلال المعطيات أعلاه، يتضح لنا أن منطقة الريف المغربي، تعرف حركة هجرة قوية. وكمجال لا يمكن للريف عامة إلا أن يكون مجال طرد لساكنته لأسباب تعود بتفسيرها للنموذج الكلاسيكي الذي يعود بدوافع الهجرة إلى وجود بيئة طاردة :الثقل الديموغرافي، توالي سنوات الجفاف، قلة الموارد الاقتصادية، ضعف البنية الاجتماعية التحتية، غياب إستراتيجية تنموية شاملة وواضحة، علاوة على القلاقل السياسية التي شهدتها المنطقة مباشرة بعد الاستقلال. فما هي طبيعة الإجراءات والسياسات التي عملت بها الدولة باعتبارها الإطار السياسي – المؤسساتي لمواجهة هذا الوضع المرتكز على نموذج تنموي غير متوازن يعمل

---

[٥٧] يصعب اليوم إعطاء أرقام محددة عن عدد المهاجرين من منطقة الريف المغربي ، نظرا لعدم وجود إحصائيات دقيقة ، إضافة إلى تعدد طرق الهجرة بما فيها الهجرة السرية والتي يصعب معها تقديم أرقام صحيحة ومحددة . راجع بهذا الصدد :

الحسين بوظليب، الهجرة الدولية بالريف الشرقي وانعكاساتها،مجلة اسيناك، عدد مزدوج ٤-٢٠١٠،٥،ص٦٣-٧٨.

[٥٨] Nostrum/D.2000.dynamiques et mutations géopolitiques de la méditerranée. L'Harmatan 2000.p107.

على تهميش شرائح اجتماعية مهمة ومناطق جغرافية عدة وتغييبها من المشاركة في البناء التنموي، وتوسيع الفوارق الترابية بين الجهات (جهات نامية – وجهات غير نامية) ؟

على الرغم من مرور أكثر من خمسين سنة على استقلال المغرب؛ إلا أن هذا الأخير كما يبدو من خلال طبيعة السياسات المتخذة فيه أنه لا يتوفر على دولة اجتماعية état social التي تنطبق عليها سمات دولة عناية - Etat providenceتمس سياساتها وبرامجها مصالح المواطنين بشكل جماعي، وتضمن لهم المقومات الدنيا للعيش الكريم، وتعبر عن نبض المجتمع، وتتوفر على مشاريع واضحة، هدفها توجيه الحركية الاجتماعية وتوسيع نطاقها. إذ لا يمكن فهم تذمر الفئات المتوسطة والفقيرة من "برامج التنمية" إلا من خلال ربطها بتراجع ايديولوجية دولة الرعاية الاجتماعية. فما حصل منذ الاستقلال هو سياسات اجتماعية تؤخر " الانفجارات الاجتماعية" والتي دعمت التبعية في مستوى الاندماج البدائي عبر سن برامج هدفها الحفاظ على مستوى البؤس الاجتماعي القائم والحيلولة دون تفاقمه. في هذا الإطار جاءت بعض البرامج من قبيل خلق صندوق المقاصة[٥٩]،والتعاون الوطني[٦٠]، والإنعاش الوطني[٦١].الهدف من جل هذه البرامج كان محدودا غايته دعم أثمان المواد الأولية المسوقة في المغرب وتقديم المساعدة للمغاربة في مواجهة غلاء أثمانها، إضافة إلى دعم محدود لمعيشة المغاربة، ومواجهة مشكلة البطالة بحلول ترقيعية، ثم إدماج المرأة والشباب عبر مهن لا تتماهى ومؤهلاتهم . لكن بعد سنة ١٩٩٩ سيحصل تحول ملحوظ في طبيعة علاقة الدولة مع المسألة الاجتماعية، لتتجاوز الدولة بذلك التوقيف الذي كان يعرفه الحقل الاجتماعي عبر خلق مجموعة من المسارب الداعمة للحاجيات الملحة للمغاربة كوكالة التنمية الاجتماعية ومؤسسة محمد الخامس للتضامن، وبعدها تم وضع برنامج لمواجهة أثار الجفاف (على اعتبار أن مشكل الجفاف يعتبر من أهم التحديات التي تواجه الساكنة القروية وتكون مسؤولة عن عجزها وفقرها)، كما تم في ٢٠٠٥ إحداث المبادرة الوطنية التنمية البشرية والتي كان الغرض منها التصدي لمظاهر البؤس بالأحياء الحضرية الفقيرة والجماعات القروية و تشجيع الأنشطة

---

[٥٩] تم إحداث صندوق المقاصة 1941 سنة، إبان الحماية الفرنسية على المغرب، و يؤطر تسييره ومهامه ظهير لسنة١٩٧٧ .

[٦٠] تم إحداثه سنة ١٩٥٧.

[٦١] احدث سنة ١٩٦١.

المدرة للدخل القار والمتيحة لفرص الشغل، وكذا العمل على الاستجابة للحاجيات الضرورية للفئات المعوزة. كل هذه البرامج في واقع الأمر تحيل على ما وصل إليه الوضع على مستوى العجز الاجتماعي في مجتمع يتسم بتسارع وتيرة التحولات، وبتغيرات عميقة الناجمة عن انسداد آفاق المستقبل أمام شرائح عريضة من أفراد المجتمع وبخاصة الشباب (بالمعنى البيولوجي – والمعنى الوظيفي)، واستفحال البطالة، وهجرة الشباب العاطل، إضافة إلى التحولات التي يعرفها وسط التشغيل والتي تتجلى – أساسا– في مستوى تراجع العمل القار، إزاء عمل يتميز بعدم الثبات والمرونة، فالتشغيل لم يعد يفتح المجال أمام الحركية الاجتماعية، في ظل هذا الوضع تصاعدت الدعامات الرمزية القادمة من داخل الدين لمقاومة الضيق الاقتصادي ومقاومة الشعور بالإقصاء الاجتماعي، وما من شك أن تخلف مدبري الشأن العام عن توفير الحلول يخلق فراغا يتغذى منه وعليه المد السلفي بالمجتمع المغربي مما يزيد من تأزم الوضع. كل هذه العوامل، إذن ،تهيئ سلوكات الأفراد وتجعلهم يميلون إلى الديني، ونحدد مقصودنا من هذا الأخير بالحركات التي ترتكن إلى مرجعية أو خلفية دينية لتبرر بها دينامية الفعل الذي تؤطره داخل المجال العام فهناك " تشابه بين الضيق الاقتصادي الشديد وثقافة مرتكزة على قيم قوية، فهذه الأخيرة تعوض الأولى وتحدث التوازن داخل النظام الاجتماعي "،[٦٢] و بالتالي فالبحث عن ما يضمن الاستمرار والتماسك أمر متوقع، ويقول الباحث المغربي عزيز خمليش اتصالا بهذا السياق:« الشخص البالغ ثلاثين سنة من عمره، والذي لا يستطيع الحصول على عمل – ولو مؤقتا في أغلب الأحيان – أو الاستقرار خارج بيت الوالدين ،(...) ويجد نفسه محاصرا بشبكة إعلامية واسعة تقدم له في كل لحظة نماذج متعددة ولانهائية عن ظروف عيش أبناء المحظوظين داخل أرض الوطن وخارجه .إن هذا الشخص نادرا ما يكون " مبدئيا" في سلوكه وتفكيره » [٦٣] وإذا نظرنا إلى سوسيولوجيا الفاعلين الذين يقبلون على الانتماء إلى هذا النوع من الحركات، سنجد أن أغلبيتهم من الشباب الذين يعيشون في وضعية اقتصادية واجتماعية صعبة، يشعرون أنهم جماعة من الضحايا لا يوجدون كمعطى أساسي في حسابات صناع القرارات الاقتصادية والسياسية، ويتصرفون على هذا الأساس.كل

[٦٢] عبد الكريم الخطيب ، النقد المزدوج ، مرجع سابق ، ص ١٧٥

[٦٣] عزيز خمليش،"الانتفاضات الحضرية بالمغرب،دراسة ميدانية لحركتي مارس ١٩٦٥ ويونيو١٩٨١، الجزء الأول، إفريقيا الشرق ،الدار البيضاء، ٢٠٠٥.

هذا زاد من تخوف الدولة في عدم القدرة على ضبط المجتمع أمام تصاعد المد السلفي وتعزيز أشكال حضوره داخل المجتمع ،والذي يحضر في شكل جماعات " الدعوة والوعظ" تعوض الدور الذي من المفروض أن تقوم به قنوات التأطير الاجتماعي والسياسي (الأحزاب – الجمعيات – الإعلام ...الخ)، كما أنها تحضر في شكل ممارسات فعلية يتحرك أفرادها مثلا كمتطوعين يحضرون على مستوى الفعل الاجتماعي اليومي و يقومون ببعض الأعمال الاجتماعية (التكفل المادي بالوفيات– توفير بعض حاجيات الأسر وتوزيعها) تحت يافطة " الإحسان". مستغلة وجود عدد من الإختلالات البنيوية والوظيفية التي تهم اشتغال عدد من الفاعلين والمؤسسات، والتي كان من الممكن أن تلعب، بحكم تعدد قنواتها وأجهزتها دورا أساسيا في توجيه وتيرة الحركية الاجتماعية وتوسيع نطاقها و تأطير سلوك الأفراد .

سمة الإصلاحات الاجتماعية التي عمل بها المغرب في السنوات الأخيرة والتي كانت لأجل احتواء عدم المساواة الاجتماعية هي المحدودية، فكما رأى الباحثين المغربين محمد عبابو ومحمد فاوبار أن البرامج الاجتماعية المشار إليها ركزت على الحماية الاجتماعية في نطاق الأجراء أي (الموظفين والعمال)وهو ما جعلها برامجا مركزية مقابل هشاشة و خصاص اجتماعيين لا مركزيين .[٦٤] كما وقد ارتبطت في مضمونها بسياسات الخوصصة وتفكيك القطاع العام التي نتجت بدورها عن سياسة التقشف (التقويم الهيكلي).[٦٥] وعلى هذا الأساس نطرح السؤال :إلى أي حد تنتج هذه السياسات جوابا على المشاكل المستعصية التي تهم المواطنين كالتعليم والصحة والتشغيل والسكن الخ ؟ أم أنها تقوم أساسا على تقديم إصلاح هامشي للفئات الموجودة في وضعية بؤس اجتماعي أمام تزايد حدة الفوارق الاجتماعية ومظاهر اليأس والتهميش، مما يحيل على أن الغاية من سنها هي تدجين المسألة الاجتماعية، وليست الحد من تفاقم الشروخ الاجتماعية بين الفقراء والميسورين، والتعامل مع فئات الهوامش كفئة عاجزة يجب حجبها عن الأنظار وتركها تعيش على أمل أن يحقق مطلبها يوما ما؟.

---

[٦٤] آفاق سوسيولوجية– حوليات مختبر سوسيولوجيا التنمية الاجتماعية الهشاشة والسياسات الاجتماعية ، تنسيق محمد عبابو و عبد الرحمان المالكي ، منشورات جامعية سيدي محمد بن عبد الله –كلية الآداب والعلوم الإنسانية – ظهر المهراز– فاس، ٢٠١٧، ص٣٥.

[٦٥] M/Catusse. 2005. La réinvention du social dans le Maroc ajusté. Revue des mondes Musulmans et de la Méditerranée.

*خلاصات عامة :

- الشباب والاحتجاج:

يقول عالم الاجتماع إميل دوركايم :« أن كل جماعة مضطرة اجتماعيا، لإيجاد اسم لها حتى تتحدد ويتم ضبطها، إن المجتمع حين يطلق اسما معينا على جماعة ما، فإنه، في ذات الآن، يعبر عن الصورة التي تحملها عنه تلك الجماعة ، وبالتالي فهو يساهم في تحديد دورها .ولأجل ذلك ،فان القيام بعملية تعريف أو إطلاق " اسم" لا يخضع لمنطق الاعتباطية والصدفة، بل هم نتاج لمعايير Normes، وعليه فان تغير الأسماء هو في الأصل دلالة على التحولات الطارئة على الوظيفة التي تشغلها جماعة ما » ".[٦٦] واتصالا بهذا السياق يرى أوليفييه غالاند[٦٧] أنه من الأفضل تعويض مفهوم الشباب، بمفهوم الانتقال إلى " **سن الرشد**" حتى يتسنى القيام بتحليل سوسيولوجي موضوعي، وهنا سيتم الحديث عن الشروط الاجتماعية لولوج " حياة الرشد" بمعنى الحديث عن الشروط المهنية والاجتماعية والأسرية لهذا الانتقال .والتي تتغير باختلاف المجتمعات وحسب الطبقات .وفقا لهذا التفسير يحضر الشباب كمعطى متعدد حسب مقاييس ذات دلالة اجتماعية تهم أساسا تمديد فترة التعليم، و فترة الدخول إلى عالم الشغل، وهذه كلها عوامل تطرح ما أسماه الباحث المغربي عزيز خمليش " بشيخوخة الشباب" بكل ما يحمله هذا التوصيف من إحساس بالإحباط واليأس. وهنا يطرح إشكال كيف يمكن تحقيق الذات ؟ ليأتي الجواب حسب إشكالية ورقتنا في البحث عن التغيير من مداخل الاحتجاج بعد تضخم منسوب "الحرمان النسبي". ويقصد بهذا الأخير في هذا المستوى ثلاث مظاهر مترابطة أولها الشعور بالظلم و اللاعدالة، وثانيها أن الحرمان ليس انعكاسا بسيطا

[٦٦] **Placide Rambaud .Sociologie rurale .recueil de textes .Ecole des Hautes Etudes en sciences sociales et Mouton et Co : paris – La Haye1976: p95.**

[٦٧] **Olivier Galland /L'entrée des jeunes dans la vie adulte :Problèmes politique et sociaux ،La documentation française :n°794.5 decembre1997.P7-10**

لظروف العيش الموضوعية ولكنه بناء رمزي سلبي لهذه الظروف يقوم على المقارنات الاجتماعية، وثالثها أنه يعمل على إذكاء استعدادات الأفراد والمجموعات الاجتماعية للاحتجاج والتمرد. ويقول رايمون بودون في هذا الصدد، بأن تمرد الأفراد لا علاقة له بأوضاعهم السوسيو اقتصادية الموضوعية، بقدر ما له علاقة مع الوضع السوسيو اقتصادي الذاتي، أي شعور الأفراد بالحرمان تجاه أمور يزعمون أن لهم الحق فيها[٦٨]. وبالتالي فشباب الريف المنحدرين من شعب لا يتوفر نصفه على الحد الأدنى الفيزيولوجي الضروري للاستمرار في الحياة بتعبير عبد الرحيم بوعبيد[٦٩] ، لا يحتجون على مجتمع الاستهلاك ، بل هم أساسا، يحتجون ضد مجتمع التخلف و الإقصاء والبطالة ، هذه الآفات التي تعترض سبيلهم عند سن الرشد. إنهم على المستوى الموضوعي ، يحاولون نسج علاقة اجتماعية مع الدولة بحثا عن المرئية الاجتماعية من مداخل الصراع مادام ذلك هو الآلية الوحيدة المتوفرة للتذكير بضرورة التعامل مع كل أفراد المجتمع، وتلبية حاجيات جميع أعضائه. [٧٠]

إن المحرك الأساسي لاحتجاجات الريف هو الإحساس العميق بالتهميش، ويُفهم تاريخ التهميش بمنطقة الريف في سياق خصوصية علاقته مع السلطة، والذي يبينه التاريخ السياسي للمنطقة، الذي لم تستطع إجراءات عهد المصالحة أن تمحوه من الذاكرة الريفية. ويعود تاريخ ذلك إلى حرب الريف وفترة تشكل جمهورية الريف(١٩٢١- ١٩٢٦)، علاوة على أن مشاريع التنمية بالريف ليست بمستوى انتظارات الساكنة .

صحيح أن الريفيون اليوم يعبرون بشكل سلمي عن رغبتهم في تحقيق مطالب مادية ملموسة. إلا أنهم في جزء كبير يطمحون إلى رفع التهميش عن المنطقة، وهذا واضح في تشبثهم بحضور تاريخ المنطقة ورموزها على مستوى الخطاب والممارسة .

[٦٨] **Raymond Boudon (2009): Effet pervers et ordre sociale; 3eme édition; quadrige**

[٦٩] زعيم سياسي يساري مغربي، وأمين عام لحزب الاتحاد الاشتراكي، تقلد عدة مسؤوليات حكومية . انظر : محمد الحبابي، مستقبل شبيبتنا المغربية في افق الثمانينات ' تقديم عبد الرحيم بوعبيد) ، مطبعة دار النشر المغربية، الدار البيضاء، يونيو ١٩٧١، ص ٩-١٠ .

[٧٠] **Rachik Abderrahmane, Ville et pouvoirs au Maroc, op،Cit،, Casa , 1995. p .144.**

في المغرب المستقل، كان الشباب المغربي في قلب جل الأحداث الحضرية التي عرفها الحقل السياسي والاجتماعي المغربي آنذاك، وقد أشار الباحث مصطفى بوعزيز إلى أن الحركات الاحتجاجية التي عرفها المغرب منذ انتفاضة الدباغين بفاس تشترك في عدة خصائص، يميز منها الدور الرئيسي للشباب فيها ويقول في هذا الصدد: «إن الشباب هو المحرك الأساسي للاحتجاجات: وجدناه في انتفاضة الدباغين بفاس، وفي باقي الاحتجاجات التي عرفها المغرب[٧١]» ،فاعتبارا لارتفاع نسبة الشباب داخل المجتمع، « من البديهي أن يكون داخل هذا الاحتجاج، ذلك أن وجوده يمكن أن يعبر عن انحصار في الأفق بالنسبة للمجتمع ككل[٧٢] .»وإذا رجعنا، مثلا، إلى أحداث ٢٠ يونيو ١٩٨١، سنلاحظ الدور البارز للشباب في تلك الاحتجاجات وحضوره القوي في عدد من المدن المنتفضة وأولها الدار البيضاء، وقد جاءت تلك الاضطرابات لتؤكد على ضرورة وضع القضايا ذات البعد الاجتماعي في قلب الانشغالات السياسية ولتعبر عن تناقضات البنية الاجتماعية في سياقات صراعية جديدة أطلقتها دولة الاستقلال، ونفس الشيء بالنسبة لأحداث ١٤ دجنبر ١٩٩٠ التي ارتبطت بالأساس بمسألة التشغيل الذي جعل الدولة تركز مجهوداتها حول القضية الاجتماعية، وهو ما يلاحظ من خلال تأسيس المجلس الوطني للشباب والمستقبل في بداية ١٩٩١ وجعل التشغيل من الأولويات، والتي اتضح فيها أن سبعين في المائة من المعتقلين لم تكن أعمارهم تتجاوز ثلاثين سنة (حسب دراسة مائتي محضر قضائي همت هذا الحدث)[٧٣].وفي حالة الريف فمثلا أكدت الاحتجاجات الأخيرة طبيعة العلاقة بين أزمة الشباب العاطل والجمود الاقتصادي، وبالتالي فالحضور الوازن للشباب في الهرم السكاني المغربي، يبرر ما تم تسجيله حول ارتفاع نسبة الشباب الحاضرين في احتجاجات منطقة الريف.

- **الاحتجاج والتنمية :**

[٧١] مصطفى بوعزيز، لماذا يتخذ الاحتجاج صورة الشباب ؟، جريدة الأحداث المغربية، العدد ٢٧، السبت / الأحد، ١٢/١١ شتنبر ١٩٩٩، ص. ٤-٥.

[٧٢] نفسه.

[٧٣] Mounia Bennani Chraïbi, Le Makhzen pris au piège: in Exils et royaume, Presses la fondation nationale des sciences politiques : 1994,p .130.

تشير بعض الدراسات التي اشتغلت على موضوع الحركات الاحتجاجية الحضرية، أن هناك علاقة سببية بين اندلاع هذه الحركات و وجود اختلالات داخل المجتمع[٧٤]، وهو ما يعبر عن وجود أزمة بنيوية التي تمهد لانبناء علاقة واضحة بين ظهور الحركات الاحتجاجية وبين توافر وعي جمعي بأن المجتمع يواجه أوضاعا سلبية كبيرة[٧٥]، وهذا المعطى هو الذي يفسر كيف كان لغياب نواة جامعية ، وعجز المرافق الصحية ، فضلا عن غياب مناصب للعمل سببا في اندلاع الاحتجاجات . إذ يستظهر التمعن في الحركة الاحتجاجية عموما أنها« تتطلب وجود سياق اجتماعي وسياسي واقتصادي يتسم بدرجة كبيرة من الظلم والتفاوت الذي يخلق الإحساس بعدم الرضا وتوفر الشعور بالتوتر والسخط العام.»[٧٦]

وبالرغم من كون هذه الحركات لا يمكن أن تفسر بناء على معطيات أحادية التي تردها إلى عامل بعينه، وذلك لكون شروط إنتاجها متوزعة على عوامل عدة ، فإنه من الضروري مع ذلك، التأكيد على أهمية المعطيات التي همت السياق العام الذي أطر موضوعيا هذه الاحتجاجات .

فمن خلال العديد من التقارير والنتائج الاقتصادية والدراسات التنموية والملف المطلبي للساكنة، يلاحظ الحضور القوي للعامل الاجتماعي [٧٧]في تفسير الفعل الاحتجاجي الذي يعيشه المجتمع المغربي اليوم، فمثلا أكدت الاحتجاجات الأخيرة

---

[٧٤]عزيز خمليش، "الانتفاضات الحضرية بالمغرب،دراسة ميدانية لحركتي مارس ١٩٦٥ ويونيو١٩٨١، الجزء الأول، إفريقيا الشرق ،الدار البيضاء، ٢٠٠٥، ص. ٥٣ .

[٧٥]نديم البيطار، المثقفون والثورة: الانتيليجنسيا كظاهرة تاريخية، بيان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت، الطبعة الثانية، ٢٠٠١، ص. ٢٧.

[٧٦]عماد صيام، الفكر الليبرالي ومستقبل التحركات الاجتماعية ذات المرجعية الدينية، في كتاب: الحركات الاجتماعية في الوطن العربي، مجموعة من الباحثين، تقديم: سمير أمين، تحرير: عزة خليل، مركز البحوث العربية والإفريقية والمنتدى العالمي للبدائل، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى، ص. ٣٧٤.

[٧٧]ويعتبر هذا العامل من أبرز العوامل التي فرضت نسقها في تفسير مجمل الحركات الاحتجاجية بالمغرب، ولئن حاولنا تتبع أغلب الاحتجاجات التي عرفها المغرب عبر مختلف محطاته التاريخية، لوجدنا العامل الاجتماعي يتكرر في كل واحدة منها. فأغلب حركات الاحتجاج وقعت بسبب الزيادة في أثمان المواد الاستهلاكية الأساسية،وبسبب الجفاف في مجالات السيبة. يمكن الرجوع في هذه الصدد إلى : Mohamed Lahbabi, Positions et Propositions au fil des jours 1960 -1980, Editions Maghrébines, Casablanca, 1982, p 138.

بمنطقة الريف طبيعة العلاقة بين أزمة الشباب العاطل والجمود الاقتصادي كما أشرنا أنفا .إن هذه الاعتبارات هي التي تحضر في واجهة أقوى الاضطرابات، فضلا على أن المجال البنائي للاحتجاجات يكتسي أهمية بالغة بالنسبة لعملية تحليل بنى الاحتجاج، إن الأمر يهم في غالبية الأحيان، مجالات لا توجد كمعطى أساسي في حسابات المهندسين الرسميين لتوزيع المجال كما يقول أحد الباحثين[٧٨] بمجالات تخص " الفئات المنتحرة طبقيا" أو الهامشية تخرج من صلبها الشرارات الأولى للسلوك الاحتجاجي، باعتبارها مجالات تأوي من لا يملكون وسائل الإنتاج والإكراه [٧٩]، وعلى حد تعبير شامبار دولوي Chombart De Lauwe من هوامش المدن أو من الضواحي الحمراء [٨٠] تنطلق الاحتجاجات باعتبارها مجالات تعنى بفئات الهوامش. لكن هذا ليس سببا كافيا لاستبعاد وجود علاقات أخرى تحكم الممارسة الاحتجاجية، لاسيما وأن ربط ظاهرة الاحتجاج " بثقافة الفقر" وفقا لتحديد أوسكار لويس[٨١] Oscar Lewis ، لا تصمد كثيرا أمام المعطيات الواقعية الملموسة، ذلك أن الاحتجاج لا يقتصر على فقراء الحواضر فقط . إن خيبة الأمل تكبر عندما يتبين أن الدولة كفاعل أساسي في بناء النسيج الاجتماعي بمختلف أجهزتها الإيديولوجية والاقتصادية وآليات الوساطة المرتبطة بها، لا تؤدي دورها

---

[٧٨] عزيز خمليش ، نفس المرجع السابق ، ص. ٢٢٥.

[٧٩] Manuel Castells, Luttes urbaines ,Maspero,1975, pp .91-116.

[٨٠] Chombart De Lauwe, Des Hommes et des villes, PAYOT, PARIS, 1970, p.19.

[٨١] لقد أوجد الفقر ثقافة خاصة به، ويلخصها أوسكار لويس في العناصر التالية: ارتفاع معدلات الوفيات وانخفاض متوسطات الأعمار، انتشار الأمية، مشاركة ضعيفة في المنظمات الموجودة في المجتمع كالنقابات العمالية والأحزاب السياسية، عدم المشاركة في برامج الرعاية الطبية أو غيرها من برامج الخدمات الاجتماعية، قلة الانتفاع من التسهيلات والمرافق التي تقدمها المدينة، انخفاض مستوى المهارة، وعدم وجود مدخرات وكثرة الاقتراض، إضافة إلى عدم وجود مخزون منزلي من المواد الغذائية، ثم الافتقار إلى الخصوصية داخل المسكن، كثرة اللجوء إلى العنف بما في ذلك ضرب الأطفال، كثرة حالات هجر الزوج لزوجته وأطفاله، تمركز الأسر حول الأم، الشعور بالاستسلام والقدرية، انتشار عقدة الاعتزاز المفرط بالذكورة عند الرجال وعقدة التضحية والاستشهاد عند النساء.

أنظر: عبد القادر القصير، أحياء الصفيح، دراسة ميدانية لعلم الاجتماع الحضري، مثال المجتمع المغربي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩٣، ص.٢٤-٢٥.

.

لتحريك عجلة التنمية المحلية، وهذا ما دفع بالساكنة إلى التكتل في حركات تدعم حقهم الذي عجزت مختلف المؤسسات الرسمية عن الدفاع عنه. وثانيهما يتمثل في الاحتجاج على عدم القدرة على تدبير شؤون المجتمع الملحة وعلى رأسها التشغيل، وأن البنيات والمؤسسات القائمة تقود برامج منفصلة تماما عن تطلعات الساكنة، فالاحتجاج في وجه من أوجهه عنوان لفشل الدولة والأجهزة المرتبطة بها في تدبير ملفاتها، كما أنه إقرار بتراجع الدولة، وهو ما لوحظ من خلال المطالب والشعارات التي رفعها المتظاهرون ، والتي كانت غالبيتها لأجل التنديد بالسياسات العامة المتخذة، وأيضا للمطالبة بتلبية بعض حاجياتهم الملحة (التشغيل – التعليم– الصحة) الشيء الذي يحيل على وجود عدد من الاختلالات البنيوية والوظيفية التي تهم اشتغال عدد من الفاعلين وتمس مؤسسات النظام الاجتماعي .

وبداية لابد من الإقرار بالخطأ في مختلف ضروب التأويل والتفسير الذي خضعت له هذه الأحداث التي عرفها المغرب مؤخرا، لأن وجودها يدل على أن الدولة بمختلف قنواتها الإيديولوجية و الوسائطية غير قادرة على تأطير المجتمع والإجابة عن أسئلته الأساسية، ولذلك تأتي في شكل تعبير عنيف عن تعاظم الخيبة وفقدان الأمل في المستقبل أمام فئات واسعة من أفراد المجتمع .و بعيدا عن التفسيرات التي أعطيت لاحتجاجات الريف وخاصة من طرف السياسيين والصحفيين والتي كانت في غالبيتها ذات طابع "مخزني"، يمكن القول بناء على ما هو متوفر من معطيات بأن لهذه الاحتجاجات أبعاد وأسباب متنوعة ومختلفة، طبعا يسجل حضور العاملين الاجتماعي والاقتصادي ويعتبر هذين العاملين من أبرز العوامل التي فرضت نسقها في تفسير مجمل الحركات الاحتجاجية بالمغرب، ولئن حاولنا تتبع أغلب الاحتجاجات التي عرفها المغرب عبر مختلف محطاته التاريخية، لوجدناهما يتكرران في كل واحدة منها. وهناك أيضا الظرفية السياسية والتي تتمثل في عجز الحكومة والبرلمان على طرح وإيجاد حلول للمشاكل الملحة للمواطنين، وهناك عوامل أيضا فرعية ساهمت في تأزيم الوضع منها أساسا ما يتعلق بغياب بنيات التفاوض بين الدولة والمجتمع، وهي التي تحدث عنها الباحث عزيز خمليش فيما يخص حركتي مارس ١٩٦٥ ويونيو ١٩٨١،وعبر عنها " بالفراغات السياسية" التي ساهمت الاحتجاجات في تعريتها وإثارة حول دينامية عدد من البدائل التأطيرية والتنظيمية لها والتي لا تقوم بدورها، وهو ما نال حتى من صدقية مشروعها أمام جمهورها الداخلي قبل جمهورها

الاجتماعي، والمثال الصارخ لهذا التلاشي ينكشف من خلال دراستنا هذه من خلال **استقلالية الفاعلين عن آليات التعبئة و التأطير** لهذا الموقف ترجمة مادية هي : غربة قنوات الوساطة بمختلف أجهزتها عن فئة متذمرة لا أواصر تجمعها بها: بمعنى أن المحتجين غير مؤطرين بهياكل مدنية أو سياسية منظمة، بل إن ما يجمع بينهم هو انتماء مشترك هوياتي – قبلي- تاريخي وهو ما أنتج قيادات ميدانية عفوية مستقلة عن أي تنظيم سياسي أو نقابي أو جمعوي. الشيء الذي يؤشر على الابتعاد التام عن المؤسسات التقليدية وضيقها بمطالب الحركات، إن لم نقل عجزها عن إيجاد إجابات شافية لمطالبها، فصحيح أن من أسباب اندلاع احتجاجات الريف يوجد الجانب الاقتصادي والاجتماعي، ولكنها ترجع كذلك إلى غياب تأطير مختلف قنوات الوساطة. إنهم بشكل لاشعوري، في حاجة إلى تأكيد وجودهم وإثارة الانتباه إليهم، ومن هذا المنطلق الاحتجاج بالنسبة إليهم، آلية تعبيرية للقول: " نحن هنا ".

ونستنتج من كل هذا عدم الثقة السائدة بين المتظاهرين والمعنيين بتدبير الشأن المحلي والوطني، والسبب راجع إلى الوعود السياسية والاقتصادية الكثيرة التي تكتسي طابعا موسميا وتوضع في البرامج الانتخابية للمنتخبين، في حين تغيب على مستوى الفعل الاجتماعي اليومي. وهو ما يؤشر على نوع من القطيعة بين مختلف قنوات الوساطة (الأحزاب السياسية، المجالس البلدية، النقابات،الإعلام، الخ) وأجهزة الدولة(الحكومة، البرلمان، الخ) وبين الساكنة، الشيء الذي يعمل حسب ألان تورين على بلورة فكرة الصراع ضد الخصم كدافع أساسي في تنظيم المحتجين لأنفسهم في حركات احتجاجية.[٨٢]

---

[٨٢] راجع : ألان تورين: نقد الحداثة، ترجمة أنور مغيث، دط، المشروع القومي للترجمة، القاهرة، مصر، ١٩٩٨ ،ص. ٣١٣.

Alain Touraine, La voix et Le Regard, Seuil, Paris, 1978, P.48.

ألان تورين، ما الديموقراطية، ترجمة عابود كاسوحة، دط، منشورات دار الثقافة، دمشق، سوريا، ٢٠٠٠، ص ١٠.

ألان تورين، براديغما جديدة لفهم عالم اليوم، ترجمة جورج سليمان، الطبعة الأولى، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ٢٠١١ ، ص. ١.

Jean Guy Vaillancourt, mouvement ouvrière et nouveaux mouvements sociaux: l'approche d'Alain Touraine note critique, cahiers de recherche sociologique, Montréal: département de sociologie, UQAM, n17, 1991, p. 217

Alain Touraine, La conscience ouvrière, seuil, paris,1968

[٨٢] Alain Touraine, La parole et le sang, Odile Jacob, paris, 1988

من هذا المنطلق، إذن، تظهر الحركة الاحتجاجية لساكنة الريف، كتعبير عن التجافي الحاد بين هذه الفئة التي تحتاج إلى إشباع مادي حقيقي لا إلى مجرد تنفيس لاحتقان نفسي وبين سائر قنوات الوساطة التي تستمر في ترديد شعاراتها الإيديولوجية حول التغيير الشامل و الأوراش الكبرى من جهة، وأجهزة الدولة من جهة أخرى.

نتأدى من معطيات هذا التحليل إلى تسجيل عناصر محددة في موضوع احتجاجات الريف: أولها أن هذه الفئة المتذمرة التي يخرج من جوفها الاحتجاج لا توجد كمعطى أساسي في حسابات المسؤولين الرسميين عن تدبير الشأن العام أو صناع القرار التي يتبنى خطابها طروحات بديلة للسياسات المتبعة، فضلا على أنها تعيش نوعا من الاغتراب الدائم النابع من الشعور بالعجز وفقدان الإحساس بالوجود المنتج.

- **خاتمة:**

تصل بنا استنتاجات هذه الورقة إلى التأكيد على أن ما يعيشه المجتمع المغربي اليوم من احتجاجات تدل على أن الوعي بالتنمية المحلية والترابية و شروط العيش الكريم أضحى وعيا متجذرا عند المغاربة، والخطأ يكمن في الاستهانة بأهمية هذه الحركات الاحتجاجية باعتبارها عاصفة عابرة ، لأن وجودها دليل على فشل الدولة والأجهزة المرتبطة بها في تدبير ملفاتها التنموية، و تأطير المجتمع وتدبير شؤونه الملحة، كما أنها مؤشر على أن البنى والمؤسسات القائمة لا توفر إمكانية التعبير عن حاجيات فئات مهمة من المجتمع ،فالتعليم مثلا لم يعد يفتح المجال أمام الحركية الاجتماعية بينما الملاحظ أن سوق الشغل أصبح محاصرا نتيجة لكثير من العوامل من بينها الإكراهات المفروضة على المغرب وعلى نسيجه الاقتصادي كالمديونية وإملاءات صندوق النقد الدولي...، ولذلك تأتي الاحتجاجات في شكل تعبير عن تصدعات أفقية وعمودية تعني المجتمع برمته. و ما يزيد من تعميق الأزمة هو غياب سياسات اجتماعية دالة على الدولة الاجتماعية ، دولة الرعاية التي تعنى بتوفير حياة الرقي الاجتماعي المعمم وضبط التوازنات الاجتماعية،فالفشل الذي تشكو منه؛ يجد تفسيره بالدرجة الأولى في الاختيارات السياسية المتوالية التي أدت إلى تفاقم الفوارق الاجتماعية بين فئة محظوظة وفئات مقصية. لذا نعتقد أن مسار بناء الدولة الاجتماعية بالمغرب يعرف اختلالات واضحة تظهر بجلاء من خلال مستوى الفعالية والتمويلات وتراجع العمل

العمومي، و من نتائجها عدم امتلاك الدولة للقدرة على توزيع الخدمات الاجتماعية، ومن أبرز مظاهر هذا العجز تفاقم الصعوبات في احتواء الفئات المعوزة. في ظل سياق يتزايد فيه عدم المساواة. ولذلك، غالبا، ما يتم وضع برامج وسياسات عامة لا تتماشى مع مطالب وتطلعات هذه الفئات. وهو ما يؤدي في نهاية المطاف إلى تجذير العوامل الموجبة للاحتجاج ويؤكد مأزقية الوضع و مآلاته المستقبلية المفتوحة على مزيد من الصراعات و التنافسات التي قد تقود إلى التفكك من جهة ،كما وقد تؤدي إلى تحول اجتماعي وسياسي[٨٣]. لذا نعتقد أنه لا يمكن أن تحقق أي تنمية بدون ترسيخ النظم السياسية التي تعبد الطريق لبناء الدولة القومية الحديثة التي تكفل حق المشاركة السياسية وحق ركب التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتخطي العوائق البنيوية التي تحول دون ضمان الحق في العيش الكريم لشرائح عريضة. فمن خلال المعطيات القائمة منذ الاستقلال إلى حدود الألفية الثالثة يتأكد بالواضح على أن الدولة الفاعلة لازالت لم تتحقق حيث تم الفشل في تحقيق التنمية، وأن ما تم تحقيقه هو دولة بمواصفات كيان قانوني وسياسي وسيادي ، وهيكل مؤهل لإحداث عدد من الخدمات سمتها التواضع. ذلك وجه أول لتفسير محدودية الإصلاحات الاجتماعية، ثمة وجه ثان يرادفه ويوازيه، وهو يتجلى في طغيان "الباترمونيالية" على بنية الدولة ومنه على طبيعة اشتغالها على المستوى السياسي، ويترتب عن ذلك، توجه سياسي يجمع بين منطق حديث تفرضه – موضوعيا على سبيل المثال– الثورة المعلوماتية، حركة التمدن الواسعة، تعاظم قاعدة المتعلمين في المجتمع، فضلا عن اندماج الاقتصاد الوطني في النظام الاقتصادي العالمي...، وبين منطق تقليدي يشرعن لهيمنة الأسرة الحاكمة سياسيا بالدرجة الأولى ، ثم هيمنة على باقي السياقات الاجتماعية والاقتصادية،وبالتالي تكريس الفساد الإداري والاجتماعي والزبونية والمحسوبية في انتقاء الشغل، والتقليص من القدرة على الحصول على الفرص الاقتصادية والاجتماعية الأمر الذي لا يمنع من أن يظل المشهد المغربي فضاء لحصول ممكنات متناقضة، فمن جهة إصلاحات اجتماعية مهمة ، ومن جهة أخرى اتساع لدائرة المهمشين[٨٤].

---

[٨٣] افاق سوسيولوجية – مختبر سوسيولوجيا التنمية الاجتماعية ، مرجع سابق ، الورقة الخاصة بمحمد عبابو ومحمد فاوبار ، ص ٣٠

[٨٤] يرجع هذا الاتجاه فشل الإصلاحات إلى محدوديتها في القدرة على اختراق السلطة الباترمونيالية ، معتبرا أن ما يعيق تحقيق إصلاح يتسم بالفعالية و النجاعة هو طبيعة المؤسسات المحدثة إلي يغلب عليها المنطق الأبوي ، وان ما يعيق تحقيق الدولة الوطنية هو غلبة النزعة السلطوية التي تستمد أركانها

من جانب آخر، يلاحظ، عموما، القصور الكبير على المستويين النوعي والكمي في التعاطي مع المسألة الاجتماعية. والإصلاحات الاجتماعية المتخذة رغم أنها أقرت بقدرتها على الاستجابة للحاجات المستعصية والملحة للساكنة إلا أنها لازالت لا تستطيع أن تغطي حجم العجز و الخصاص اللذان يتسعان بوتيرة متسارعة، وهو ما يخلق تفاوتا مابين حجم الطلب على الدعم الاجتماعي وبين الخدمات المقدمة.

إن البحث في طبيعة علاقة الدولة مع الحقل الاجتماعي يؤشر بوضوح على أن هناك خلل بين ما تقدمه الدولة من خدمات وبين انتظارات المجتمع، وهو ما يؤكد على أن الدولة تفتقر إلى استراتيجة لواقع التنمية المتأزم، لاعتبارات من جهة تعود إلى حداثة تعامل الدولة مع المسألة الاجتماعية، علاوة على غياب مشروع مجتمعي شمولي.

*البيبليوغرافيا:

–بالعربية: (أ)

١. جون واتر بوري ، ترجمة : عبد الغني أبو العزم، عبد الأحد السبتي ، وعبد اللطيف الفلق، الطبعة الثانية ، الرباط ، مؤسسة الغني للنشر ، ٢٠٠٤.

٢. خمليش (عزيز) **الانتفاضات الحضرية بالمغرب**، دراسة ميدانية لحركتي مارس ١٩٦٥ و يونيو ١٩٨١، افريقيا الشرق ، الدار البيضاء ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٥.

٣. عبد الباري اسماعيل حسن **أبعاد التنمية**، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢.

من ما هو صوفي مجسدة بذلك منطق الشيخ والمريد التي تقوم كما نظر لذلك عبد الله حمودي على الهبة ، والتقرب ثم الخدمة.وهذه الثلاثية تم نقلها من الحقل الديني والعمل بها في نظيره السياسي. " لذلك تتراوح الدولة في المغرب ، وفي قلبها النظام السياسي ، مابين الباترمونيالية الجديدة ، ومابين السلطوية والاستبداد الشرقي"; افاق سوسيولوجية – مختبر سوسيولوجيا التنمية الاجتماعية ، نفسه ، ص ٢٦. ولأخذ فكرة أكثر وضوحا راجع بهذا الصدد :

A/Hammoudi. Maitres et disciples Genèse et fondement des pouvoirs autoritaires dans les sociétés arabes Essai d'anthropologie politique Editions Toubkal Casablanca .2001.PP 2-4 et 25.

*بالفرنسية:

٤. Abouhani (Abdelghani) ; « Urbanisation ; habitat spontané et mouvements sociaux au Maroc » ; in Abouhani (A) ; «L'Etat et les quartiers au Maroc : de la marginalisation a l'émeute . habitat spontané et mouvements sociaux » ; Série des livres du CODESRIA ;Dakar ;1995.

٥. Adam (André) ; «La médina dans la ville d'aujourd 'huit au Maroc » ; in « Systéme urbain et développement au Maghreb » ; Horizon maghrébin ;Cérés productions 1980.

٦. -Ayach E. (G):Les origines de la guerre du rif ، S.M.E.R، rabat، 1990.

٧. -Ayach E. (G): « Aspect de la crise financiére au Maroc après l »expédition espagnole de 1860 . »Revue Historique 220 (1958) :271-310.

٨. Ayache .Albert.Le Maroc :Bilan d'une colonisation .Paris :Editions sociales .1956.

٩. Badie (B). Culture et politique . Economica .Paris.1983 .Les deux états . Fayard.1986 .

١٠. Badie (Bertrand) ; Les deux Etats، pouvoir et société en Occident et en terre d'Islam ; Librairie Arthéme Fayard ; 1987.

١١. -Bataille (G) .et CAILLOIS : Sociologie sacrée et les rapports entre « société ». « Organisme » . « Etre ». in collége de sociologie.éd.Gallimard .1979.

١٢. benakzouh Chabane, la déconcentration en Algérie, du centralisme au"déconcentralisme", OPU, 1, place centrale de benaknoun, Alger, édition N° 179, avril 1984.

١٣. Bernard. Stephane، (1988)، Le conflit Franco-Marocain 1943-1956، T .2 Bruxelle.

١٤. Berque .Jacques .Etudes d'histoire rurale maghrebine .Tangier and Fez Editions Internationales .1938.

١٥. Sur un coin de terre marocaine .Seigneurs terriens et paysans ". Annale Hist .Eco . et civilisation" .n°45.1937 .

١٦. Structures sociales du haut atlas ; Paris ;1955.

١٧. Qu'est- ce qu'une tribuNord africaine" ? In.Maghreb histoire et société .S.N.E.D.Duclot 1974.

١٨. Médinas ; villeneuves et bidonvilles" ; Les Cahiers de Tunisie (1958).

١٩. ça et la dans les débuts du réformisme religieux au Maghreb "; Etudes d'orientalisme dediées a la mémoire de Levi – Provançal .2 vols .Paris :Mainsonneuve et Larose ;1962 .2.471-94.

٢٠. Neveu (Erik) ; sociologie des mouvements sociaux ; Ed la découverte ; reperes ,207 ,3émé edition , paris ,2002

٢١. Pascon (P) .Le Haouz de Marrakech .2 tomes . ouvrage publié par le concours du (CURS. Rabat) du (CNRS .Paris) et du (INAV.Rabat) .1983.

٢٢. Pascon (P). Ségmentation et stratification dans la société marocaine .In .Actes de Durham .B.E.S.M.n°138-139.1978 .